المحور الخامس : النشاط الاقتصادي و العمليات الاقتصادية

المحاضرة الأولى : الإنتاج

إن النشاط الاقتصادي يهدف إلى اشباع الحاجات المعيشية الفردية و الجماعية أي الحاجات الاقتصادية فلإشباع هذه الحاجات يدخل أفراد المجتمع في علاقات منظمة و متكررة حيث تكون أنشطة العلاقات الاقتصادية عمليات متسلسلة منطقية و مترابطة ، و تنطلق هذه من عملية إنتاج السلع الاقتصادية .

1. الانتاج في الفكر الاقتصادي :

لقد تطور كثيرا محتوى مفهوم الإنتاج منذ عهد الفيزوقراط في القرن الثامن عشر، حيث اعتبرت المدرسة الطبيعية بأن الإنتاج كل عمل يخلق ناتجاً صافياً بمعنى أن العمل يضيف مقدارا من الموارد أكبر من ذلك المقدار الذي يكون قد تم بذله في عملية الانتاج ، ولقد ذهب الطبيعيون إلى اعتبار الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعتبر نشاطا منتجا ، وذلك لأن الزراعة حسبهم وحدها تؤدي إلى أن يحصل المزارع على كمية من الموارد أكبر من كمية الموارد المستخدمة في عملية انتاج المحاصيل الزراعية ، فالانتاج الزراعي حسبهم هو وحده الذي يخلق الثروة ، في حين الفكر الكلاسيكي اعتبر بأن عامل العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الانتاجية، أما مفهوم الانتاج بالنسبة للفكر الحدي أو النيوكلاسيكي فقد اتفق مع الفكر الكلاسيكي واعتبر الانتاج كذلك خلق للمنافع، أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الحديث فقد ادمجوا عوامل الانتاج الأربع (الأرض ،العمل ،رأس المال ،العمل) في تحديد مفهوم الانتاج .

2. تعريف الإنتاج :

تطور مفهوم الانتاج مع تطور الفكر الاقتصادي منذ القديم من مجرد خلق السلع المادية الملموسة الى أن تم ضبطه كمصطلح اقتصادي يعني خلق المنافع أياً كان نوعها أو مصدرها فالمنافع هي تلك الخصائص الكامنة في السلع و الخدمات و التي تمنح الإنسان الشعور بالرضا.

يعرف الإنتاج بأنه "كل ما يؤدي إلى إيجاد المنفعة أو زيادتها في صورة سلع مادية أو خدمات غير مادية" . فعملية الإنتاج هي "مجموع النشاطات التي يقوم بها الأفراد و تدخل من خلالها في علاقات تقنية و علاقات اجتماعية في إطار منظم من أجل الحصول على سلع اقتصادية لتلبية الحاجات الفردية و الجماعية".

الإنتاج "هو مجموع السلع والخدمات التي نحصل عليها باستخدام عناصر الإنتاج المختلفة في مكان وزمان معينين". أو هو " خلق منفعة أو إضافة لأية سلعة لتصبح قابلة للإشباع ، أو أّنه زيادة المتاح من السلع والخدمات النافعة أي التي يؤدي استخدامها إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع ".

3. أهمية الانتاج :

للإنتاج أهمية كبرى تكمن أساسا في خلق و تحقيق المنافع الاقتصادية لأفراد المجتمع، كما يعتبر نشاط الانتاج الدافع والمحرك للعجلة الاقتصادية، و يمكن تحديد بعض النقاط الأساسية في هذا الاتجاه في ما يلي :

– **المنفعة الشكلية (التحويلية)** : ذلك بتغيير جوهر المادة و تحويلها إلى مادة نفعية سواء سلعة أو خدمة.

– **المنفعة المكانية** : وهي نقل السلع والخدمات من مكانها إلى أماكن أكثر حاجة إليها وذلك عن طريق النقل الذي يعد طريقة اقتصادية فعالة.

– **المنفعة الزمنية** : وذلك من خلال الإدخال و التخزين و اختيار الوقت المناسب الذي تزداد فيه الحاجة إليها.

– **المنفعة الملكية** : وذلك عن طريق نقل ملكية السلعة أو الخدمة أحيانا من شخص إلى آخر.

– **المنفعة الاجتماعية** : وهي محصلة المنافع السابقة و يمكن تحقيقها بتكامل النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق تحقيق الأهداف و الفعالية الإيجابية.

4. أنواع الإنتاج :

يمكن القول أن هناك نوعين من الإنتاج هما :

- **الانتاج بقصد الاستهلاك المباشر** : يعتبر الانتاج بقصد الإشباع المباشر (الاستهلاك المباشر) من أقدم طرق الإنتاج تاريخيا ، حيث يقوم الانسان بالإنتاج بقصد استخدام الناتج في اشباع حاجاته المباشرة أو عائلته أو وسطه الاجتماعي المحدود .
- **الانتاج بقصد المبادلة** : يتمثل في ذلك الإنتاج الموجه أساسا للمبادلة في السوق في شكل مباشر ، من خلال المقايضة في المرحلة الأولى ، ثم بواسطة النقود في المرحلة التالية و كان ذلك بفعل تطور القوى الإنتاجية المختلفة و تطور الإنتاجية ، فأصبح هناك فائض في الإنتاج يزيد عن حاجات الأفراد ، و بالتالي تم توجيه هذا الفائض إلى المبادلة .

5. مفاهيم متعلقة بالإنتاج :

***الدورة الإنتاجية:**

يتم توظيف عناصر إنتاج مختلفة وتنسيقها بطريقة علمية محكمة للحصول على العائد المالي، وهذا العائد المحصل عليه ينقسم إلى قسمين مختلفين: قسم لتغطية التكاليف وآخر في شكل أرباح يعيد عملية الإنتاج مرة أخرى.

***الانتاج والانتاجية:**

لقد عرف Paul Mali الانتاجية على أنها "قياس مدى كفاءة تجميع الموارد في المؤسسات واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق الموارد ، كما اعتبرت "مؤشر لوصف العلاقة بين الإنتاج والعوامل الضرورية للحصول عليه ، وكما عرفت الانتاجية كذلك بأنها

"العلاقة بين إنتاج سلعة أو خدمة وهذان الأخيران يعتبران مخرجات العملية الانتاجية، و بين مجموع المدخلات الضرورية لتحقيق هذا الإنتاج ، فإنتاجية العمل هي مؤشر ، يربط بين مدى فعالية المؤسسات في تحقيق أهدافها الإنتاجية (سلعة أو خدمة)، وبين درجة كفاءتها في استغلال الموارد الضرورية في هذه العملية الإنتاجية، والملاحظ أنه هناك ارتباط بين مفهوم إنتاجية العمل، الفعالية والكفاءة، فزيادة الإنتاجية تتطلب الرفع من الكفاءة والفعالية معا، أي تحقيق الأهداف الإنتاجية المسطرة بأقل قدر ممكن من الموارد، وعلى اعتبار أن الإنتاجية تتشكل بالجمع بين الفعالية والكفاءة، وهذان الأخيران هما مؤشران يعبران عن أداء المؤسسات، وبالتالي فإن إنتاجية العمل مؤشر للحكم عليه.

في حين الانتاج وكما تم التعرض إليه، فهو يشمل في العرف الاقتصادي كل ما يؤدى إلى إيجاد المنفعة أو إلى زيادتها في صورة سلع أو خدمات، فتحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة نشاط منتج، ونقل السلع من مكان توافرها إلى مكان يندر فيه وجودها نشاط منتج، وتخزين المحصول من وقت الحصاد لتوزيع عرضه على مدار العام حسب الحاجة إليه نشاط منتج، والوساطة بين البائعين والمشترين نشاط منتج، فالنشاط الأول تنتج عنه منفعة شكلية، والثاني تنتج عنه منفعة مكانية، والثالث تنتج عنه منفعة زمانية، والرابع تنتج عنه منفعة الملكية.

وبناءا عليه، فالانتاج هو خلق للمنافع من سلع وخدمات، ويتطلب استخدام لعوامل الانتاج التي تمثل مدخلات العملية الانتاجية، وتحويلها الى مخرجات تأخذ شكل سلع وخدمات، والانتاجية تعبر عن تلك العلاقة بين مدخلات العملية الانتاجية ومخرجاتها، فهي مقياس لفعالية وكفاءة العملية الانتاجية.

المحاضرة الثانية : الاستثمار

1. تعريف الاستثمار :

لقد اختلف تعريف الاستثمار من اقتصادي إلى أخر، فوجدت العديد من التعاريف نذكر أهمها :

يعرف الاستثمار على أنه : " توظيف رؤوس الأموال للحصول على وسائل إنتاجية أو لتطوير الوسائل الموجودة بغرض تحقيق الأرباح في السنوات المقبلة ، كما يعرف اقتصاديا على أنه إنشاء أو اقتناء رأس مال ثابت، وبمعنى تراكم عوامل مادية خصوصا منها الإنتاجية والتجارية، هذه الأصول تسمح إذن بزيادة الطاقة الاقتصادية للمؤسسة والمساهمة في تشغيلها لعدة دورات إنتاجية كما يمكن اعتباره توظيف للموارد المالية الموجودة في حوزة المؤسسة بهدف تعظيم قيمتها المستقبلية " .

كما يعرف على أنه " الإنفاق على السلع الرأسمالية بهدف الحصول على الربح أو العملية التي تؤدي إلى زيادة حقيقية في الإنتاج " .

كما يعتبر الاستثمار "ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك و عادة يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة ، بمعنى أنه إضافة إلى رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية ".

وانطلاقا من المفاهيم السابقة يمكننا القول أنه لابد من توفر الشروط الآتية في آن واحد لاعتبار أي عنصر أنه استثمار وهي:

-أن يكون هذا العنصر ملك للمؤسسة.

-مدة إهتلاكه أكثر من سنة في حالة وجودها.

-يقتنى بغرض الاستخدام وليس بغرض البيع.

-القيمة المالية لهذا العنصر تكون معتبرة نسبيا.

2. أهمية الاستثمار :

تأتى أهمية الاستثمار فيما يلي :

-من خلال تأثيره على الدخل الوطني فهو يؤثر على النمو الاقتصادي للدولة، فالقوة المؤثرة في الطلب الكلي وبالتالي في الدخل إنما هي تغير في الإنفاق الاستثماري، فالتغير في الاستثمار سينعكس و بصفة مباشرة على الطلب الكلي وبالتالي على التوازن العام للاقتصاد.

-الاستثمار في حالة تقلب دائم ، و المستثمرون هم غالبا أصحاب رؤوس الأموال هدفهم الأساسي هو تحقيق الربح وأي تغير في التوازن الاقتصادي يؤدي إلى زيادة ارتباك عملية الاستثمار.

-يتعلق الاستثمار بالمستقبل أكثر من تعلقه بالحاضر، إذ أن المستثمر يفكر في مشروع ما مستقبلا و يتوقع ما سيكون عليه حال المشروع مستقبلا ،فاتخاذ القرار في البداية يكون اعتمادا على توقعات المستثمر للمستقبل .

3. أنواع الاستثمار :

توجد تصنيفات عديدة وذلك حسب الزاوية المنظور إليها ،و فيما يلي عرضاً لأهم أنواع الاستثمار والفرق بينها :

- **الاستثمار الحقيقي و الاستثمار المالي** : بالنسبة للاستثمار الحقيقي فهو الاستثمار في الأصول الحقيقية كشراء الآلات و المعدات و بناء المباني و ذلك بهدف تكوين رؤوس أموال جديدة أو المحافظة على تجديد رؤوس الأموال الثابتة ما يؤدي إلى إنتاج سلع و خدمات . أما الاستثمار المالي فهو الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم و السندات و شهادات الإيداع و هذا لا يؤدي إلى إنتاج سلع و خدمات .
- **الاستثمار المادي و الاستثمار البشري** : أما الاستثمار المادي فو الاستثمار الحقيقي الذي ينتج عنه عملية إنتاجية و مخرجات الإنتاج .وهو يمثل الذي الشكل التقليدي للاستثمار .أما الاستثمار البشري فهو الاستثمار في العنصر البشري من خلال الإنفاق على التعليم و التدريب .

الاستثمار الخاص و الاستثمار العام : فالاستثمار الخاص هو الذي يقوم به القطاع الخاص (المستثمرون) و هو يهدف إلى تعظيم الربح . أما الاستثمار العام فهو الذي تقوم به الدولة من إنفاق حكومي و يلبي مجموعة من الأهداف و الحاجات و الهدف منه تحقيق المنفعة العامة.

كما يأخذ الاستثمار الأشكال التالية :

- تجديد الآلات و المعدات .
- إنتاج السلع الرأسمالية .
- توسيع الطاقة الإنتاجية .
- صافي التغير في المخزون السلعي سواء كان مواد أولية أم مواد نصف مصنعة أو تامة الصنع .

من الناحية الفنية يمكن تقسيم الاستثمار إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي :

- **الاستثمار بالإحلال أو الاستبدال** : تستهدف هذه الاستثمارات إلى تعويض الاستهلاكات التي حدثت في الأصول و التجهيزات الرأسمالية القديمة من آلات و أجهزة و مبان ....سواء من الناحية المادية أم الفنية ، و هو لا يساهم في إعطاء إضافة مباشرة للأصول الإنتاجية الموجودة أصلا ، و إنما دوره في الحفاظ على الطاقة الإنتاجية بحالتها و الحيلولة دون تدهورها ، و يتم ذلك من خلال حساب أقساط الاستهلاك .
- **الاستثمار الصافي** : يقصد به الإنفاق على إضافة أصول إنتاجية جديدة (طرق ، مبان ، آلات ..) ، سواء في إنشاء مؤسسات جديدة أم التوسع في الطاقة الإنتاجية للمؤسسات القديمة ، فهو يتضمن إضافة صافية للطاقة الإنتاجية على المستوى الوطني ، و يكون الاستثمار الصافي إيجابيا عندما يتجاوز حجم الاستثمار الوطني الكلي حجم الاستثمار بغرض الإحلال و يعد ذلك شرطا ضروريا لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ، كما هو الحال في الاقتصاديات المتطورة .

- **صافي المخزون في نهاية العام** : يقصد به التغير في قيمة المخزون الصناعي و التجاري ، سواء تعلق الأمر بمواد أولية أم نصف مصنعة أم تامة الصنع خلال الفترة الانتاجية (و لتكن سنة) ، و بالتالي إذا كانت قيمة المخزون في نهاية السنة أكبر من أولها كان الاستثمار موجبا .

4. محددات الاستثمار :

يعتمد حجم الاستثمار على عاملين رئيسيين هما سعر الفائدة و معدل العائد على الاستثمار ، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى . و فيما يلي عرضا لأهم محددات الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي :

- **سعر الفائدة** : يعتبر سعر الفائدة من أهم محددات قرار الاستثمار سواء كان المستثمر يملك رأس المال اللازم أو سيلجأ للاقتراض . و يرتبط حجم الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، وذلك لأن سعر الفائدة يعبر عن تكلفة الحصول على الأموال لغايات الاستثمار. فكلما زاد سعر الفائدة، زادت تكلفة الاقتراض المباشرة (إذا كان المستثمر سيلجأ للإقتراض) وتكلفة الفرصة البديلة (إذا كان المستثمر سيحول الودائع النقدية إلى إستثمار)، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التوجه للاستثمار.
- **معدل العائد على الاستثمار** : يختلف معدل العائد على الاستثمار من فترة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الإقتصاد الواحد. و يعتمد معدل العائد على الاستثمار على قدرة المنتج على زيادة الإيرادات وضبط التكاليف. إذا كانت الكفاية الحدية للاستثمار (عائد الاستثمار) أكبر من سعر الفائدة (تكلفة الحصول على الأموال المستثمرة) ، فإنه يتم التوسع في الاستثمار ، و العكس صحيح .

المحاضرة الثالثة : التبادل ، الاستهلاك

أولا : عملية التبادل :

1. تعريف التبادل :

في إطار عملية التبادل تنشأ علاقات اجتماعية بواسطة عملية تبادل السلع الاقتصادية ، و هذه الأخيرة كانت نتيجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع بحيث يصبح لكل فرد من الأفراد أو لكل فئة أنها تلجأ للتبادل لتلبية حاجاتها .

2. أنواع عملية التبادل :

من الناحية التاريخية عرف نوعان من التبادل هي :

- **التبادل الطبيعي أو المقايضة:** تميز هذا النوع في التبادل بالتبادل المباشر للمنتجات أي سلعة مقابل سلعة .
- **التبادل النقدي** : ظهر هذا التبادل نتيجة التقسيم الاجتماعي للعمل ، حيث أصبحت النقود كوسيط لعملية التبادل أي سلعة – نقود– سلعة .

3. أسواق عملية التبادل :

للتوضيح أكثر و لتبسيط الأمور نعتبر أن عملية التبادل تقع في ثلاثة أسواق رئيسية هي :

- **سوق السلع و الخدمات** : يقوم فيه المنتجون (المؤسسات أو الدولة) ببيع السلع و الخدمات مقابل النقود للمشترين (المؤسسات ، العائلات أو الدولة) .
- **سوق العمل** : أين يتم بيع قوة العمل من قبل العمال مقابل النقود سواء للمؤسسات أو الدولة .
- **سوق رأس المال** : و في هذا السوق يقوم المقرضون سواء من العائلات أو الدولة بشراء أسهم و سندات مقابل نقود على المقترضين و هم المؤسسات و الدولة و البنوك و العائلات .

يتكون كل سوق من الأسواق سابقة الذكر من مجموعة كبيرة من الأسواق . يستطيع المتعامل الإقتصادي أن يتدخل في الوقت نفسه في عدة أسواق ، فنجده كمستهلك و عامل و مستثمر و بالتالي مقرض و مقترض في نفس الوقت . في إطار اقتصاد منفتح على العالم يتبادل فيه العملاء المحليون مع بقية دول العالم في الأسواق الثلاثة .

ثانية : عملية الاستهلاك

1. تعريف الاستهلاك :

عندما تكون للعائلات دخل تستطيع أن تستعمله لغرضين أو هدفين ، سواء للاستهلاك الفوري لتلبية حاجاتها أو للادخار لاستهلاكه فيما بعد عند الضرورة أو في إنشاء مشروع معين .

يعتبر الاستهلاك بمثابة الغاية و الهدف لكل نشاط اقتصادي أو انتاجي ، و لقد احتل أهمية بالغة من قبل المفكرين في مجالات متعددة ، و لقد بين "**كينز** " هذه الأهمية في تحديد مستوى النشاط و الأزمات الاقتصادية خاصة فيما تعلق بأزمة نقص التشغيل و ظاهرتي الكساد و التضخم .

يعرف الاستهلاك بأنه "مجموع قيم السلع و الخدمات التي يقوم المستهلكون بشرائها " ، كما يعرف على أنه " إهلاك السلع و الخدمات المنتجة أو فناؤها ، و الإهلاك يكون في حالة السلع الغذائية و السلع المعمرة في الأمد القصير أم المتوسط أم الطويل " ، كما يعرف على أنه " التدمير المادي للسلع " ، كما يعرف على أنه " الجزء المستقطع من الدخل يمكن إنفاقه على شراء السلع و الخدمات لإشباع حاجات و رغبات المستهلك ، و بما أنه الاستهلاك هو جزء مستقطع من الدخل المتاح للتصرف فإنه سيبقى جزء آخر من الدخل يمكن تسميته بالادخار و يمكن أن يكون ادخارا نقديا على شكل مبالغ مالية أو ادخارا حقيقيا يكون على شكل استثمار . و نخلص من خلال التعاريف سابقة الذكر أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص للانفاق على شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية ، أي الإنفاق على شراء مختلف الضروريات و الكماليات اللازمة للأفراد لتلبية حاجاتهم و رغباتهم في حياتهم اليومية .

2. أشكال الاستهلاك :

يتم الاستهلاك كما يلي :

- **الاستهلاك النهائي** : يدل هذا الاستهلاك على استعمال سلعة ما دون يساهم ذلك في إنتاج سلعة أخرى و يسمى هذا الاستهلاك بالاستهلاك غير الإنتاجي .
- **الاستهلاك الإنتاجي** : يشير إلى استعمال أو استخدام سلعة ما لإنتاج سلعة أخرى و يسمى هذا النوع بالاستهلاك الوسيطي .

كما يقسم الاستهلاك الكلي في المجتمع إلى :

- **الاستهلاك الخاص** : يتمثل في الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد و العائلات و الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى تحقيق الربح (الجمعيات الخيرية و النوادي) ، و ينصب على المنتجات المختلفة من السلع و الخدمات سواء كانت منتجة من مؤسسات خاصة أم حكومية (المواد الغذائية ، الملابس ..) .
- **الاستهلاك الحكومي** : يتمثل في الاستهلاك الذي تقوم به السلطات العامة في المجتمع على اختلاف أشكالها من حكومة مركزية أو محلية و يشمل السلع و الخدمات التي تحتاجها هذه السلطات لمواصلة تسيير المرافق العامة التي تتولى إدارتها من أدوات مكتبية و تعليمية و صحية و تسليح ..الخ .

3. محددات الاستهلاك :

هناك العديد من محددات الاستهلاك و لكن أبرزها الدخل ، إذ يعتبر من أهم محددات الاستهلاك ، إذ أن الاستهلاك يعتمد و بشكل أساسي على دخول الأفراد المختلفة ، فمع زيادة الدخل فإن سلوك المستهلكين

سوف يتغير من خلال زيادة استهلاكه ، و لكن في حدود معينة ، كالتفكير في ادخار جزء من هذا الدخل . و هو ما بينه جون كينز و الذي قال في نظريته أنه " كلما زاد الدخل المتاح للتصرف فإن ما يخصص للاستهلاك سوف يزيد ، و لكن بنسبة أقل من زيادة الدخل و العكس كلما انخفض الدخل الماح للتصرف فإن ما يخصص للاستهلاك سوف يقل و لكن بنسبة أقل من انخفاض الدخل المتاح للتصرف " . و عليه فالاستهلاك و الادخار يعتمدان بشكل أساسي على الدخل و يطلق على هذه العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي و الدخل المتاح بدالة الاستهلاك .

هناك عدة عوامل تؤثر على الاستهلاك ، فمنها الموضوعية و تشمل : التغير الذي يطرأ على مستويات الأجور و الأسعار ، التغير في توزيع الدخل ، السياسة الضريبية ، حالات عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي التي يمكن أن تؤدي إلى نقص العرض و ارتفاع الأسعار ، بينما العوامل الذاتية تتمثل في : الاحتياط لأحداث المستقبل و الأخطار غير المتوقعة ، التقليل من الانفاق و زيادة الادخار و الرغبة في الاستثمار.

المحاضرة الرابعة : توزيع الدخل والادخار

1. تعريف الادخار :

يمكن تعريف الادخار على أنه : " الفرق بين الدخل الجاري و الانفاق الجاري على السلع و الخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية " ،كما يعرف على أنه : " ذلك الجزء من الناتج الصافي (الدخل الصافي) الذي لم ينفق على الاستهلاك" .

فالادخار هو جزء من الدخل المتاح و الذي لم يوجه للاستهلاك الفوري ، لذلك يعتبره البعض استهلاك مؤجل ،كما أن الادخار يتضمن امتناعا عن الاستهلاك أو تضحية بجزء من الإشباع الحاضر الذي يمكن لجزء من المجتمع الحصول عليه . يمكن الإشارة إلى اختلاف مفهوم الادخار من قطاع لآخر على النحو التالي :

- بالنسبة إلى القطاع الحكومي ، فإن الادخار يتمثل في زيادة الإيرادات الحكومية الجارية على نفقاتها الجارية .
- بالنسبة إلى شركات المساهمة ، فالادخار يتمثل في ذلك الجزء من الأرباح الذي لا يوزع على المساهمين ، و إنما يحتجز بغرض إعادة استثماره و هو ما يعرف بالاستثمار الذاتي .
- بالنسبة إلى القطاع العائلي ، الادخار هو الفرق بين دخل الأفراد و بين إنفاقهم على السلع الاستهلاكية و الخدمات و المدفوعات الضريبية الشخصية و بفرض عدم وجود اكتناز .

و عليه يعتبر الادخار من زاوية الاقتصاد الجزئي استهلاك مستقبلي ، يرتبط بتوظيف دخل الفرد و تحديد اختياراته ، و هذا الأخير يكون تابع لسعر الفائدة الحقيقي . حيث يؤدي ارتفاع هذه الأخيرة إلى تغير تركيبة الادخار و التوجه إلى اختيار التوظيفات المالية الأكثر و الأحسن مردودية و الأقل خطورة و الأكثر سيولة .

أما من زاوية الاقتصاد الكلي نذكر نظرية دورة الحياة أين سلوك العميل الاقتصادي اتجاه عملية الادخار هي دالة متغيرة عبر الزمن ، و هذا راجع لاستراتيجية العميل الذي يغير من مستوى و حجم ادخاره على الدوام و باستمرار مدى الحياة ، على مستوى معين من الاستهلاك و بالتالي الدخل .و في هذا الاطار نتكلم على ثلاثة مراحل :

- مرحلة الصبا : يستهلك العميل الاقتصادي حتى في غياب دخل و هكذا فالادخار سلبي .
- مرحلة الحياة المهنية : يرفع العميل الاقتصادي تدريجيا في مجهود ادخاره و هذا كلما زاد دخله و هذا لتنبؤه بانخفاض دخله عند التقاعد .
- مرحلة التقاعد : يستعمل العميل الاقتصادي ادخاره لدوام و استمرار مستوى استهلاكه .

2. محددات الادخار :

هناك عدة عوامل محددة للادخار ، حيث يتوقف الحجم الكلي للادخار و توزيعه بين صوره الثلاثة سابقة الذكر على العوامل التالية :

- حجم الدخل الوطني ، هناك علاقة طردية بين حجم الادخار و حجم الدخل ، و حيث يتزايد الميل الحدي للادخار .
- توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة ، و نصيب الفرد من هذا التوزيع ، و الميل الحدي لكل من الاستهلاك و الادخار لكل من هذه الطبقات .
- طبيعة الناتج الوطني و تنوعه ، كما يؤثر على الاستهلاك كما و كيفا فإنه سيؤثر بالتالي على حجم الادخار .
- طبيعة العادات و التقاليد الاجتماعية الحاكمة لأنماط السلوك الادخارية و الاستهلاكية في المجتمع .
- معدلات التضخم و مدى تأثر القوة الشرائية .
- مدى الثقة و الأمان في المستقبل .
- أسعار الفائدة السائدة ، و حجم فرص التوظيف المتاحة ، و مدى كفاءة الجهاز المصرفي في جذب المدخرات و تشغيلها .
- وجود فرص استثمارية كافية و ذات عائد مشجع .

3. أنواع الادخار :

تتمثل أنواع الادخار فيما يلي :

- **الادخار الاختياري** : يعني قيام الأفراد و المؤسسات بحجز جزء من الدخل المتاح عن الانفاق على الاستهلاك طواعية و استخدامه في أوجه يقررونها بأنفسهم بحرية تامة ، و هذا لا يمنع تدخل الدولة من خلال وجود سياسات و اجراءات تحفز و توجه الادخار إلى مجالات إنتاجية كسياسات سعر الفائدة ، سعر الصرف و الاعفاءات الضريبية .
- **الادخار الاجباري** : يعنى احتجاز جزء من دخل الأفراد و المؤسسات عن الانفاق بمقتضي قوانين أو لوائح .و يقتصر على شخص أو أشخاص الذين فرض عليهم ، و قد يكون جماعيا أي المجتمع ككل بهدف خفض الاستهلاك و زيادة الادخار .

4. عملية التوزيع :

يفهم التوزيع على أنه "محاولة لتفسير القوى التي تحكم معدل مكافأة الوحدة لكل عنصر من العناصر المشاركة في الإنتاج " ، أي ما يطلق عليه بالتوزيع الوظيفي أي تحديد نصيب كل عنصر من العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية ".

توزع حصيلة الإنتاج لدورة اقتصادية معينة بين الأفراد أو مجموعة معينة منهم ، من خلال ما يلي :

- **الأجور** : الأجر بالمعنى الاقتصادي هو التعويض المدفوع للعامل الأجير كثمن لجهده من قبل شخص (منتج) أو أشخاص آخرين (منتجون) خلال مدة زمنية معينة .

- **الريع** : ينصرف بمعناه الواسع إلى كافة أشكال الدخول الناتجة دون بذل أي جهد يذكر . و يعرف في علم الاقتصاد بأنه ذلك الإيراد (الدخل) الذي يحصل عليه شخص أو مجموعة أشخاص نتيجة تمتعهم بمزايا خاصة اتجاه أشخاص آخرين منافسين لهم في العمليات الاقتصادية .
- **الفائدة** : هي كمية النقود الإضافية التي يكون الشخص مستعدا لدفعها من أجل الحصول على سلعة أو مورد معين الآن بدلا من المستقبل . ينظر إلى سعر الفائدة على أنه سعر الأرصدة القابلة للإقراض ، فيتحدد سعر الفائدة بتقاطع العرض و الطلب على الأموال القابلة للإقراض .
- **الأرباح** : هو العائد الصافي أو الدخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي .

المحور السادس

المحاضرة الأولى : المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها

1. تعريف المؤسسة الاقتصادية :

إن عملية وصف مؤسسة اقتصادية معينة يمكن أن يتم بسهولة، نظرا لأخذ حالة حقيقية منفردة، مثل: مؤسسة زراعية، أو صناعية أو تجارية، أو خدمية، وقد تكون مؤسسة خاصة أو عامة ...إلخ. إلا أن حصر كل أنواع المؤسسات في تعريف واحد هو صعب للغاية، وهذا راجع لأسباب عديدة أهمها:

*التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها.

*تشعب واتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت وفي أمكنة مختلفة كالشركات متعددة الجنسيات.

*اختلاف الاتجاهات الاقتصادية أو الأيديولوجيات، حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين إلى إعطاء تعريفات تختلف بينهما.

تعددت التعاريف التي قدمت حول مصطلح المؤسسة حسب تعدد المدارس الفكرية و كذا الاقتصادين ، و قد تم اختيار التعاريف التالية :

فبالنسبة لـ **Truchy** المؤسسة هي "الوحدة التي تُجمع فيها وتُنسّق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي".

أما بالنسبة لـ **Carl Marx** فالمؤسسة "تكون متمثلة في عدد كبير من العمّال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال، وفي نفس المكان، من أجل إنتاج نفس النوع من السلع".

من خلال هذين التعريفين نلاحظ:

-أن كل من صاحبيهما يعرّف المؤسسة الاقتصادية على أنها وحدة إنتاجية، وهذا غير كامل، نظرا لأن المؤسسة قد تتكون من عدة وحدات، وقد تتوزع هذه الأخيرة في أمكنة مختلفة، أي ليس بالضروري وجود المؤسسة وعمّالها في مكان واحد.

-كما نجد في التعريف الثاني أن المؤسسة تستعمل عدد كبير من العمال، وكأن المؤسسات لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير منهم، وهذا في الواقع ليس صحيحا، لأن هناك مؤسسات قد يصل فيها عدد العمال إلى ثلاثة أو حتى أقل.

-بالإضافة إلى أن المؤسسة تنتج نفس النوع من السلع، حسب التعريف الثاني، في حين نجد أن العمال في نقس المؤسسة قد ينتجون أنواعا مختلفة من السلع، قد تختلف حتى في طبيعتها)سلع وخدمات في نفس الوقت.)

-أخيرا، فإن التعريفين لم يحدّدا هل تنتهي مهمّة المؤسسة عند الإنتاج فقط، أم عند تبادل منتجاتها مع الغير.

ونجد المفكر **Peroux** عرّف المؤسسة أنها "شكل إنتاج بواسطته، يتم دمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة، بهدف بيع سلع أو خدمات في السوق، من أجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار ".

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه أكثر اتساعا من سابقيهما، حيث حُدّد فيهما هدف المؤسسة من نشاطها، وهو الحصول على دخل من وراء ذلك.

أما المفكر**Lebreton** والذي قال أن المؤسسة تعني "كل تنظيم اقتصادي، مستقل ماليا، يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق".

و نجد أن هذا التعريف تطرّق إلى الناحية القانونية للمؤسسة .

رغم أن هذا التعريف أبرز نقطة مهمة وهي الاستقلالية المالية للمؤسسة، فإنه يحدد نفسه، وذلك بتحديد نشاط المؤسسة في الإنتاج فقط في أحد العنصرين: السلع أو الخدمات، وهذا يعني استثناء المؤسسات المقدمة للخدمات وفي نفس الوقت للإنتاج المادي، وكذلك المؤسسات التجارية.

و يعرفها **مكتب العمل الدولي** على أنها "كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي و لهذا المكان سجلات مستغلة ".

كما يعرف شومبتر **Shumpter** المؤسسة بأنها :"مركز للإبداع ومركز للإنتاج".

2. تصنيف المؤسسات الاقتصادية و خصائصها :

تأخذ المؤسسات الاقتصادية أشكالا مختلفة، هذه الأشكال تصعب دراستها إجمالا، و خاصة عند محاولة المقارنة بين مؤسسة و أخرى من ناحية الإنتاج أو مردودية النشاط.

و التصنيف يسهّل عملية دراسة المؤسسات على المستوى الوطني، مثل حساب الإنتاج الوطني الإجمالي أو محاولة عد العمال الذي يعملون في أنواع معينة من المؤسسات أو تحديد ما تساهم به مجموعة من المؤسسات في الدخل الوطني.

و تتخذ عملية التصنيف عددا من المعايير، و اختصارا سنأخذ كل من المعيار القانوني ، معيار الحجم ، المعيار الاقتصادي.

أولا: تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني

طبقا لهذا المعيار يمكن تقسيم المؤسسات إلى قسمين: مؤسسات خاصة، أي تخضع للقانون الخاص، و مؤسسات عامة أو عمومية ، أي تابعة للدولة أو القطاع العام و تخضع للتشريعات الخاصة به.

- **المؤسسات الخاصة** : تتخذ بدورها أشكالا متعددة و يمكن ضمّها تحت نوعين أساسيين : مؤسسات فردية و شركات.

- **المؤسسات الفردية** : تنشأ هذه المؤسسات عن شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل

الإنتاج الأخرى، و يقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة، بالإضافة إلى عمل الإدارة، و يقدم أيضا جزء من عمل المؤسسة.

مؤسسات الشركات: في هذا النوع من المؤسسات يتوزع التسيير و رأس المال على أكثر من شخص، و قد ظهرت منذ عهد البابليين (قانون حمورابي)، و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

***شركات الأشخاص** : يمكن اعتبار هذه الشركات بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية، حيث تسمح بتجميع رؤوس أموال أكبر و بالتالي احتلال أكبر للنشاط الاقتصادي، و تنقسم إلى شركات التضامن، التوصية، و المحاصة.

****شركات التضامن** : تعد من أهم شركات الأشخاص، إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تتساوى قيمها أو تختلف من شريك لآخر، حيث تأخذ هذه الأخيرة شكلا نقديا أو عينيا (مبنى أو آلة...) أو حصة عمل. كما أن إدارتها قد يطّلع بها شخص أو أشخاص من بين الشركاء أو أجنبي عنهم، في حين أن التزامهم بواجبات المؤسسة نحو المتعاملين معها يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة، و هذه أهم ميزة في هذه الشركات.

****شركات التوصية** : تتكون من طرفين، شركاء متضامنين، و هم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بقدر ما يملكون، بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال، و شركاء موصين أي تتحدد مسئوليتهم بقدر حصصهم. و في هذه الشركة لا يمكن للشريك الموصي أن يقوم بإدارة الشركة، كما لا يظهر اسمه في اسم الشركة.

****شركة المحاصة** : نوع خاص من الشركات، إذ رغم توفر الشروط الأساسية للشركة، فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية و لا رأسمال و لا عنوان، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة مالية، أو عمل بهدف اقتسام ما ينتجه المشروع من أرباح أو خسائر، دون أن تشهر أو تكون معلومة لدى الغير، لذا فإن لها تنظيما خاصا على أساس الذمة المالية للشركاء، فإذا كان أحدهم مديرا فإنه يتعامل باسمه كما لو كان يعمل لحسابه الخاص، حيث يقتصر الآخرون على توظيف أموالهم في أعمال الشركة، في حين يمكن أن تدار من طرف مجموعة من الشركاء أو من طرف شخص خارجي.

***الشركات ذات المسؤولية المحدودة** : تعتبر هذه الشركات أقل قدما بالنسبة للأنواع الأخرى ، حيث لم تظهر سوى في نهاية القرن 19 م، و حسب القانون التجاري الجزائري فإن هذه الشركة تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، فهي إذن تتميز محدودية مسؤولية الشريك بقدر الحصص التي يقدمها، و التي تكون متساوية و غير قابلة للتداول (إلا في حالات استثنائية ينص عليها القانون)، كما أنها تتميز بأن رأسمالها محدود (لا يجب أن يكون أقل من مبلغ معين و ينقسم إلى حصص متساوية)، و عدد الشركاء فيها بالتالي محدود، أما الإدارة فيها فتكون من طرف شريك أو أكثر، أو من طرف شخص خارجي عنهم.

***شركات الأموال (المساهمة)**: شركة تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم، و تكون قيمة هذه الأخيرة متساوية و قابلة للتداول، و يشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام، و المساهم لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار الأسهم التي يشارك بها، أي تكون مسؤوليته محدودة، في حين أن الشركاء يتقاضون مقابل أسهمهم على شكل أرباح موزعة، و يقوم بإدارة هذا النوع من المؤسسات مجلس الإدارة الذي تختاره جمعية المساهمين، و يكون على رأسهم المدير الذي يعيّن من ضمن المساهمين أو خارجي عنهم.

- **المؤسسات العمومية :**

لقد شهد القطاع العام في مختلف الدول انتشارا واسعا لمؤسسات الدولة، سواء بالتأميمات أو بالإنشاء، و تنقسم المؤسسات العمومية إلى نوعين و هما: مؤسسات عمومية و التي تأخذ بدورها شكلين : وطنية، أو تابعة للجماعات المحلية، أما النوع الثاني فهي مؤسسات نصف عمومية أو مختلطة.

- **المؤسسات العمومية** : مؤسسات رأسمالها تابع للقطاع العام أي الدولة، و يكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، و يجب التمييز بين نوعين من هذه المؤسسات:

***مؤسسات تابعة للوزارات** : تدعى بالمؤسسات الوطنية و تأخذ أحجاما معتبرة، و هي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات و هي صاحبة إنشاؤها و التي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيّنها.

***مؤسسات تابعة للجماعات المحلية** : و تتكون هذه المؤسسات في البلدية أو الولاية أو تجمع بين البلديات أو بين الولايات، و تكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة، و يشرف عليها منشئيها عن طريق إدارتها.

- **المؤسسات نصف العمومية (المختلطة)** : ظهرت لأول مرة في ألمانيا في القرن 19 م، و انتشرت فيما بعد لتعم أوروبا و بعض الدول الأخرى، و من الأسباب الأساسية لهذه المؤسسات هي محاولة مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية و التحكم فيها من طرف الدولة، حيث تتكون هذه المؤسسات من طرفين، الأول هو الدولة و المتمثلة في الوزارة أو مؤسسة عمومية، و الثاني يتمثل في القطاع الخاص، و يتم إنشاء هذه المؤسسات بطريقتين:

***الإنشاء من العدم** : أي الاتفاق بين طرفين للقيام بمشروع اقتصادي معين و يتم المساهمة في رأسماله من الطرفين، و غالبا لا تقل مساهمة القطاع العمومي عن 51 % في رأس المال.

***التأميم** : بموجب هذه العملية تستطيع الدولة حيازة جزء من رأسمال مؤسسة خاصة و يتم غالبا تعويضه للجانب الخاص، و تخضع هذه الطريقة لنفس القاعدة لنسب امتلاك رأس المال.

ثانيا: تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم

يعتبر حجم المؤسسة من العناصر التي غالبا ما تصنف على أساسها المؤسسات، إلا أن هذا الحجم قد يقاس بعدة مؤشرات من أهمها: حجم الأرض أو المحل المادي، رأس المال، عدد العمال...و يعد معيار عدد العمال أهم

هذه المؤشرات، لهذا سوف نهتم أكثر بتصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم على أساس هذا الأخير، حيث تقسّم المؤسسات حسبه إلى:

- **مؤسسات صغيرة جدا أو مصغرة Micro** : تستعمل بين 1 إلى 9 عمال.
- **مؤسسات صغيرة** : من 10 إلى 49 عامل.
- **مؤسسات متوسطة** : تستعمل من 50 إلى 499 عامل.
- **مؤسسات كبيرة** : تستعمل 500 عامل أو أكثر.

ثالثا: تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي

يعتمد تصنيف المؤسسات حسب هذا المعيار على قاعدة التقسيم الاجتماعي للعمل، الذي كان وجوده منذ أن عرف الإنسان كيف ينظم نفسه في أسر و يقسم المهام بين أعضائها، ثم اتجه التخصص إلى النظام الإنتاجي الذي كان في العهد البدائي يتوزع بين الصيد و الزراعة، ثم مع التطور التقني كانت الحاجة إلى وجود حرفيين لإنتاج أدوات العمل، و بعد ذلك تطورت الصناعة و التجارة بشكل واسع ، لتصبح في أي مجتمع ثلاثة قطاعات نشاط رئيسية و هي: الفلاحة، الصناعة، الخدمات، و يطلق عليها على أساس هذا الترتيب القطاع الأول ، الثاني و الثالث . و إذا وزعت المؤسسات على أساس هذا المقياس نجد:

- **مؤسسات فلاحية** : و تجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتوجاتها، و تربية المواشي حسب تفرعاتها أيضا، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، و غيره من النشاطات مرتبطة بالأرض و الموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، و عادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم لتصبح جميع هذه المؤسسات ضمن القطاع الأول ككل.
- **مؤسسات صناعية** : في قطاع الصناعة تتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات قابلة للاستهلاك النهائي أو الوسيط، و تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية و صناعية مختلفة، و كذا صناعات تحويل و تكرير المواد الطبيعية من معادن و طاقة و غيرها (الصناعات الاستخراجية) .
- **مؤسسات القطاع الثالث (الخدمات)** : هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين ، و هي جد مختلفة و واسعة، انطلاقا من المؤسسات الحرفية، النقل بمختلف فروعه، البنوك و المؤسسات المالية، التجارة، و حتى الصحة و غيرها.

المحور السابع

المحاضرة الأولى : السوق : مفهومه ، المتدخلين فيه ، أنواعه ، كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق

1. تعريف السوق :

يمكن **تعريف** السوق على أنه "مكان يلتقي فيه المشترون والبائعون لتبادل السلع والخدمات وغيرها من المعلومات ذات الصلة، يمكن أن يلتقي كلا الطرفين في مدينة أو ولاية او مقاطعة او دولة، وقد يكون السوق مادياً أو افتراضياً ".

كما أن السوق هو " مجموعة من جميع المشترين الفعليين والمحتملين للمنتجات والخدمات " و بعبارة أخرى "هو محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات " ، أو هو " آلية عمل يتفاعل من خلالها البائعون و المشترون لتقرير سعر و كمية سلعة أو خدمة " .

و من الناحية الاقتصادية يعرف السوق على أنه "العملية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار و الكميات المتبادلة من السلع و الخدمات المختلفة ".

أما من الناحية التسويقية تعرف السوق على أنه " مجموع القادرين و الراغبين في اتمام عملية التبادل لأجل اشباع حاجة أو رغبة" .

تختلف الأسواق بعضها عن البعض الآخر تبعاً لاختلاف كل أو بعض عناصر السوق ، هذه **العناصر** هي:

- البائعون.
- المشترون.
- السلعة أو الخدمة محل التعامل.

2. وظائف السوق:

يؤدي السوق **الوظائف** التالية:

- تحديد قيم السلع والخدمات.
- تنظيم الانتاج ويتحقق ذلك عن طريق التكاليف وذلك عن طريق تخصيص الموارد التخصيص الأمثل.
- توزيع الناتج حيث أن كل فرد من الناحية النظرية يستلم دخلاً طبقاً لمقدار ما ينتجه، أي أن الأفراد الأكثر انتاجيه هم أولئك الذين يملكون الموارد المنتجة ويحصلون على دخول عالية ويكونون تبعاً لذلك أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات.
- التقنين ، أي تقييد الاستهلاك الجاري طبقاً للإنتاج الموجود وهذا هو جوهر التسعير.

– توصيل المعلومات : إن الأسواق تجمع و تسجل المعلومات التي تعكس اختيارات المستهلكين ، و المنتجين ، و أصحاب الموارد . و هذه الكمية الهائلة من المعلومات تلخص بسعر السوق .

– تنسيق أفعال المشاركين في السوق : تقوم الأسعار بالتنسيق بين اختيارات البائعين و المشترين و من ثم تحقق التوافق بين قراراتهم .

3. أنواع السوق :

- **الأسواق المادية:** السوق المادي هو عبارة عن مكان حيث يمكن للمشترين مقابلة البائعين فعلياً وشراء البضائع المطلوبة منهم مقابل المال . تعتبر مراكز التسوق ومتاجر البيع بالتجزئة أمثلة على الأسواق المادية.
- **الأسواق غير المادية / الأسواق الافتراضية** :في مثل هذه الأسواق ، يشتري المشترون السلع والخدمات عبر الإنترنت. في مثل هذا السوق، لا يلتقي المشترون والبائعون أو يتفاعلون جسدياً، وبدلاً من ذلك تتم المعاملة عبر الإنترنت. أمثلة – التسوق من موقع أمازون و جوميا و نون وما إلى ذلك.
- **سوق المزاد:**في سوق المزاد ، يبيع البائع بضاعته لمن يدفع أعلى سعر.
- **سوق السلع الوسيطة** :تبيع هذه الأسواق المواد الخام (البضائع) المطلوبة لإنتاج سلع أخرى تامة الصنع.
- **السوق السوداء** :السوق السوداء هي مكان يتم فيه بيع البضائع غير المشروعة مثل المخدرات والأسلحة وهو السوق الذي تكون كل التعاملات التجارية التي يتم فيه خارج كل القوانين الضريبية والتشريعات التجارية مثل السلع المهربة.
- **سوق المعرفة** : سوق المعرفة عبارة عن مجموعة تتعامل في تبادل المعلومات والمنتجات القائمة على المعرفة وسوق المعرفة هو اجتماع للتوفيق بين الأشخاص الذين يحتاجون إلى التعلم والأشخاص الذين يمكنهم توفير التعلم. تُستخدم أسواق المعرفة بشكل شائع داخل مجتمعات الممارسة .

"مجتمعات الممارسة وجماعة الممارسة هي جماعة من الأفراد الذين يتشاركون الاهتمام بنفس الصنعة أو المهنة" .

- **السوق المالية** :هو مكان للتعامل مع الأصول السائلة (المال) مثل الأسهم والسندات وما إلى ذلك.

4. أنواع هيكل السوق :

في اقتصادات السوق، توجد مجموعة متنوعة من أنظمة السوق المختلفة، اعتماداً على الصناعة والشركات داخل تلك الصناعة. من المهم لأصحاب الأعمال الصغيرة فهم نوع نظام السوق الذي يعملون فيه عند اتخاذ قرارات التسعير والإنتاج، أو عند تحديد ما إذا كانوا يريدون الدخول إلى صناعة معينة أو مغادرتها.

- **سوق المنافسة الكاملة :**

هي حالة افتراضية بحتة وبالنسبة للاقتصادي تعني "غياب قوة الاحتكار أي غياب أية قوة لمشروع فردي أو مستهلك له تأثير في أسعار السوق" . ولتحقيق هذه الحالة الافتراضية لابد من توفر **الشروط** التالية:

***تعدد البائعين والمشترين:**

-من ناحية العرض ينبغي أن يكون عدد كبير من البائعين يتنافس بعضهم مع البعض الآخر.

-إن هذا العدد من البائعين يعني أن كل بائع يسهم بجزء ضئيل من العرض الكلي ولذا فإنه غير قادر على التأثير تأثيرا كبيراً في سعر السوق عند تغيير إنتاجه.

-كما تفترض هذه الحالة أن كل منتج يواجه عرضاً تام المرونة في عوامل الانتاج بحيث أنه يستطيع زيادة إنتاجه دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور أو الإيجار أو الفائدة السائدة في الصناعة.

-أما من ناحية الطلب فإنه يفترض أن هناك عدداً كبيرا من المستهلكين بالقدر الذي لا يستطيع المشتري الفرد منهم أن يؤثر تأثيرا محسوساً في سعر السوق عند تغيير حجم مشترياته.

***حرية الدخول إلى السوق والخروج منه:**

يقصد بهذا الشرط لا توجد هناك قيود على دخول المشاريع في الصناعة أو الخروج منها

***العلم بظروف السوق:**

-كل منتج يفترض أن يكون عارفاً بمعدل الربح لدى أي منتج آخر.

-أن جميع المشترين يفترض أن تكون لهم معرفة تامة بأسعار السلعة في كل جزء من السوق

-يفترض ألا تكون هناك تكاليف نقل ولن يكون هناك أي تقصير أو تماطل للحصول على منافع أي انح ا رف في السعر في أي جزء من السوق.

***تجانس السلعة :**

-يقصد بالتجانس هنا أن المشترين ليس لديهم أي تفضيل بين المنتجين المختلفين للسلعة ، وهذا يعني أنه لا توجد اختلافات حقيقية أو تخيلية بين منتجات أحد المشاريع في الصناعة ومنتجات أي مشروع آخر في هذه الصناعة.

-أي أن الانتاج من سلعة مفيدة لا يختلف في نظر المستهلك عن انتاج آخر من السلعة نفسها في قدرتها على الاشباع.

- **سوق الاحتكار التام أو المطلق :**

الاحتكار التام أو المطلق يكون عند وجود شخص أو مؤسسة واحدة هي المورد الوحيد لسلعة معينة أي تتحكم في حجم العرض ، و لا يمكن لأي مؤسسة بأي شكل من الأشكال دخوله نظرا للقيود المفروضة على هذا السوق سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية ، و غالبا ما نجد هذا النوع من الأسواق خاص بالمؤسسات الحكومية التي تحتكر بعض الأسواق كسوق الكهرباء و الغاز و الموارد الطاقوية ، البريد و الاتصال ...الخ.

يتناقض هذا مع احتكار الشراء الذي هو هيكل سوق فيها مشترٍ واحد يتحكم بشكل أساسي بالسوق نظراً لكونه المشتري الأكبر للبضائع والخدمات التي يقدمها البائعون.

الاحتكار التام أو المطلق معناه أنه لا يوجد سوى بائع واحد لسلعة أو خدمة معينة ، ولا يوجد بشكل عام بديل معقول. في مثل هذا النظام السوقي يكون المحتكر قادراً على تحصيل أي سعر يريده بسبب غياب المنافسة ، لكن إيراداته الإجمالية ستكون محدودة بقدرة العملاء أو استعدادهم لدفع الثمن الذى سيطلبه.

- **سوق إحتكار القلة :**

إحتكار القلة هو صناعة يهيمن عليها عدد قليل من الشركات الكبيرة أو عدد محدد من المنتجين لإنتاج و بيع منتجات . على سبيل المثال، تعتبر الصناعة التي تزيد نسبة سيطرة خمس شركات عن 50٪ من السوق هي احتكار قلة.

في سوق احتكار القلة تجد الشركات الجديدة صعوبة في تأسيس نفسها نظرا لوجود حواجز مختلفة للدخول إلى السوق على غرار التكاليف المرتفعة للمشروع ، استئثار كبار المنافسين بحصص سوقية مرتفعة ..الخ ، و من أمثلة ذلك على هذه الأسواق سوق الاسمنت ، سوق الحديد ، سوق الزيت و السكر .....الخ .

- **سوق المنافسة الاحتكارية :**

المنافسة الاحتكارية هي هيكل سوق يجمع بين عناصر الاحتكار التام أو المطلق و الأسواق التنافسية. إن السوق التنافسية الاحتكارية هي في الأساس سوق تتمتع بحرية الدخول والخروج من السوق ، كما تتميز بوجود عدد كبير من المنتجين البائعين مع عدم تجانس المنتجات (أي أنها تختلف في خصائصها و جودتها من سلعة الى أخرى) ، في هذا السوق تكون المنافسة فوق النطاق السعري ، أي أن السعر ليس هو العامل الحاسم في اختيار السلع و الخدمات أنما الخصائص الأخرى على غرار الجودة ، العلامة ...الخ ، و من الأمثلة على هذه السوق سوق السلع الكهرو منزلية ، سوق الأثاث ، الملابس .... الخ.

- **السوق المحتملة للتنافس :**

السوق المحتملة للتنافس هي السوق التي يضمن فيها احتمال دخول المنافس حدوث تنافس علي الأسعار حتى لو كانت شركة أو بضع شركات مسيطرة علي السوق. الأسواق المتنافس عليها بشكل كامل غير ممكنه في الحياة الواقعية، في حين يتم الحديث، عن درجة التنافس في السوق. كلما كان السوق أكثر قابلية للتنافس، كلما كان التنافس في السوق شديد.

وللسوق المتنافس عليه ثلاث خصائص أساسية:

-لا توجد عوائق دخول أو عوائق خروج من السوق.

- لا توجد تكلفة غارقة (التكاليف الغارقة هي التكاليف التي لا يمكن استردادها بعد إغلاق الشركة).

- الوصول إلى نفس مستوى التكنولوجيا (بالنسبة للشركات القائمة والوافدين الجدد).

- **سوق الاحتكار الثنائي او الاحتكار المزدوج :**

الاحتكار الثنائي حيث شركتان تهيمنان على السوق. على سبيل المثال، بيبسي وكوكا كولا، اندرويد و أبل .

المحور الثامن :

المحاضرة الأولى : الأنظمة الاقتصادية : مفهوم النظام الاقتصادي، خصائص النظام الاقتصادي، أهداف النظام الاقتصادي، تطور الأنظمة الاقتصادية.

أولا : مفهوم النظام الاقتصادي

يعرف النظام على أنه :" مجموعة من العناصر و العلاقات ، و العناصر هي ببساطة الأجزاء المكونة للنظام و العلاقات هي التي تربط النظام " .

النظام الاقتصادي هو "مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان معين، ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى".

و يرى البعض أن النظام الاقتصادي هو "عبارة عن تكوين يضم كافة المؤسسات القائمة في النشاط الاقتصادي من خلال علاقات متناسقة و منتظمة و أهداف متماثلة مما يؤدي إلى وحدة النشاط و تكامله ".

و يعرف النظام الاقتصادي بأنه "مجموعة المبادئ و الأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية ، كما يتضمن أساليب حل مشكلاتها الاقتصادية ، و أساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية ،و أساليب الادارة الاقتصادية و تخطيط وفقا لتلك الأسس و المبادئ".

و نخلص إلى أن النظام الاقتصادي هو "مجموعة من العناصر و العلاقات و الترتيبات القابلة للتغيير ، و التي تنسق معا ، و يؤثر بعضها على بعض ، و يتوقف بعضها على بعض ". و تتمثل هذه العناصر فيما يلي :

–الأهداف : لكل نظام هدف يسعى لتحقيقه .

–القوى الإنتاجية : و يقصد بها الوسائل التي يمكن بواسطتها انتاج سلع ، و هي تتضمن أدوات الإنتاج ، قوة العمل ، الفن الإنتاجي .

–التنظيم السياسي و الاجتماعي و القانوني : يعتمد النظام الاقتصادي على مجموعة من المؤسسات الاجتماعية و السياسية و القانونية ، تبين شكل العلاقات بين الأفراد و بينهم و بين السلطة .

ثانيا : تطور الأنظمة الاقتصادية

إن النظام الاقتصادي هو مرحلة من التاريخ تجسدت في مكان و زمان معينين ، و هو يختلف عن المذهب الاقتصادي ، إذ أن هذا الأخير ما هو إلا تيار فكري ناتج عن تصور كاتب أو عدد من المفكرين ، بينما النظام هو نتاج مجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطوره ، و مع ذلك يمكن القول بأن النظام الاقتصادي يستمد أسسه الفلسفية من مذهب فكري معين دون الآخر . و سنحاول فيما يلي التعرف على الأنظمة الاقتصادية عبر العصور ، من خلال :

1. النظام المشاعي (البدائي) :

يعد النظام المشاعي البدائي أول نظام اجتماعي اقتصادي في التاريخ، حيث كان الإنسان آنذاك يستخدم وسائل إنتاج بسيطة و بدائية، كما أن مهارات العمل و خبرة الأفراد و امتلاكهم للمعرفة كان قليلا جدا ، و كان اعتماد الإنسان على الزراعة عاملا من عوامل تطوير حياته فبدأ يسكن في أكواخ خشبية و طينية بدلا من سكن الكهوف الموحشة و بدأ في تكثيف جماعات من الأقارب و المقربين يتعاونون معا و يعيشون متقاربين، ثم تلى ذلك مرحلة جديدة ظهرت فيها أيضا صور من تقسيم العمل باختصاص جماعات من الأفراد بأوجه نشاط محددة، كقيام بعض بمهمة الزراعة و بعضهم بمهمة ري الأراضي، و البعض بمهمة الرعي، و هكذا ...، و قد أدى ذلك لظهور المبادلات التجارية بين الجماعات المختلفة.

- **خصائص النظام المشاعي :**

تميز النظام المشاعي بالخصائص التالية :

***علاقات الإنتاج:**

لم يكن الإنسان قادرا على مواجهة الطبيعة و ما يحيط بها من أخطار بمفرده، حيث لجأ إلى تشكيل قبائل و جماعات لتتظافر جهودهم حيال ذلك ، و كان اقتصاد القبيلة آنذاك بصورة مشتركة إلى تأمين احتياجاتهم اليومية من خلال إقامة علاقات إنتاجية مبنية على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، فاضطرارهم للتعاون و توافر أدوات عمل بسيطة متاحة من الطبيعة لم تتح الفرصة لتملكها من طرف أشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة، أما بالنسبة لتوزيع المنتجات فقد كان يتم بكميات متساوية و قليلة للحفاظ على البقاء، و لم تكن هناك حاجة للنقود و الأسواق للمبادلة ، إلى أن تم استخدام المقايضة لاحقا.

***النشاط الاقتصادي :**

كان قائما على أساس المساواة و مشاركة كل من الرجل و المرأة في العمل معا، حيث ظهر أول تقسيم اجتماعي للعمل حسب الجنس و العمل ، فتخصصت النساء في أعمال البيت و تربية الأطفال و جني الثمار بينما تخصص الرجال في الزراعة و الصيد ...، كما عرفت المجتمعات البدائية ظهور حرفيين متخصصين في إنتاج صناعة معينة كصناعة التعدين و الحياكة و الحدادة و صنع الأسلحة إلى جانب قسم آخر يختص في الزراعة.

2. نظام الرق (النظام العبودي) :

العبودية و استرقاق ظاهرة قديمة قدم الإنسانية ، حيث بدأت بالظهور تزامنا مع تطور و تحضر البشرية ذلك من خلال استخدام الأسير في العمل لمصلحة الجماعة بدل قتله ، و قد عرفت جميع الحضارات نظام الرق ، و كانت بداياتها الأولى في كل من بابل و آشور، حيث تضمنت حينها شريعة حامورابي (1970 قبل الميلاد) ، نصوصا تتعلق بتنظيم العبودية، من حيث شراء العبيد و علاقتهم بأسيادهم .

بدأ نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي (حوالي 3000 – 4000 قبل الميلاد)، و استمر إلى غاية القرنين الثالث و الرابع الميلادي في شمال إفريقيا كآسيا و ازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي ، و لقد شملت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرعي و الزراعة و النشاط الحرفي (ظهرت هذه الأعمال و تطورت في ظل النظام المشاعي) ، إلا أن شروط و ظروف الإنتاج في هذه المرحلة تختلف في نظام الرق عنه في النظام المشاعي.

- **عوامل ظهور نظام الرق :**

ساهمت عدة عوامل في ظهور هذا النظام الاقتصادي لعل أهمها :

- تطور أدوات الإنتاج و ظهور ظاهرة تقسيم العمل .
- ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور وسائل إنتاجية العمل .
- ظهور الملكية الخاصة و التي أصبحت فيما بعد وراثية، حيث قضت على المساواة السابقة بين أفراد المجتمع.
- تطور و نمو قوى الإنتاج و تراجع و انحسار العلاقات الإنتاجية للقبيلة البدائية، حيث حل العمل الفردي محل العمل الجماعي، و أصبح المجتمع الذي كان مؤسسا في الماضي على ملكيته العامة لوسائل الإنتاج مقسما إلى مجموعات اجتماعية طبقا لعلاقات كل مجموعة بوسائل الإنتاج.

- **خصائص نظام الرق:**

تميز نظام الرق بالخصائص التالية:

- إن ما ميز نظام الرق أن المجتمع البشري كان مقسما إلى طبقات، حيث يرجع ذلك بشكل أساسي إلى علاقات الإنتاج، و قد انقسم نظام الرق إلى ثلاث طبقات رئيسية (العبيد ، المنتجين ، الأسياد) .
- يتم الربط بين وسائل الإنتاج و قوة العمل عن طريق العمل الإجباري، حيث يتم الاستعانة بعدد كبير من المراقبين لضبط عمل العبيد، حيث ساعدت هذه الطريقة على تطوير قوي الإنتاج في مجال الإنتاج الحرفي و الصناعي، و استخراج المعادن، وقطاع الغزل و النسيج، و ابرز ما يميز المرحلة ظهور أنظمة الري في كل من مصر و العراق ، و أهرامات الجيزة بمصر، و القصور كالمعابد بالهند، المسارح الرومانية، سور الصين العظيم ، هذه الإنجازات تحققت في تلك العصور الماضية على أكتاف العبيد.
- بالنسبة للتنظيم الاجتماعي في نظام الرق، فقد تم استغلال العبيد آنذاك بأبشع الطرق ، مما اضطرهم للقيام بعدة ثورات وطالبو بحقوقهم المتمثلة في العيش الكريم ، وحقهم في امتلاك الأراضي و زراعتها.
- خلال تلك المرحلة ظهرت المبادلات التجارية في شكل تبادل البضائع الذي تحول تدريجيا إلى تجارة منظمة، و نشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية وقد

أدي تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق و توسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية و الثروة على حساب عمل الرقيق.

- ظهور رأس المال الربوي الذي يحقق الربا و الذي لم يكن ليظهر لولا انتشار التبادل البضاعي انتشارا واسعا و ظهور النقود و القروض النقدية.
- الملكية: تميزت علاقات الإنتاج في ظل مجتمع الرقيق (المجتمع العبودي)بامتلاك السادة لوسائل الإنتاج إضافة إلى المنتجين، أي امتلاك وسائل الإنتاج و العبيد معا.
- إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجيات الأسياد المتزايدة باستمرار، وكان يتم عن طريق الاستثمار في العبيد، الذين شكلوا محور كل إنتاج يؤسس القاعدة التي يقوم عليها التركيب الفوقي للمجتمع.

3. النظام الإقطاعي :

هو نظام اجتماعي اقتصادي سياسي حربي قائم على حيازة الأرض و ينظم العلاقة بين السيد الإقطاعي و التابع ، فهو يعتمد أساسا على الأرض الزراعية في كل شيء ، و يرتبط كل الارتباط بالأرض التي كان يهبها الامبراطور للملوك و النبلاء و هكذا لتصل إلى رقيق الأرض في أسفل السلم الاقطاعي .

فهي تؤدي إلى صيغة واحدة هي : تجزئة الملكية و السيادة ،كما اتفقت على العناصر الجوهرية التالية : السيد ، التابع ، الاقطاع .

- **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنظام الاقطاعي :**

– كان الهيكل الاقتصادي مبني على الزراعة حيث اعتبرت الزراعة المصدر الأساسي للثروة .

– ظهور ما يسمى بالأقنان و هم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد .

– أن القانون الأساسي للاقتصاد في ظل عصر الاقطاع يكمن في انتاج مقدار فائض من المنتوج لسد حاجة الاقطاع السادة و على أساس الملكية الاقطاعية للأرض و الملكية المحدودة للفلاحين .

– تركز زراعة الأرض على نظام الحقلين أو الثلاث حقول ، فالأرض الزراعية الخاصة بالقرية كانت تقسم إلى حقلين أو ثلاث حقول كبيرة بهدف تحقيق راحة الأرض كل سنة، واتبع الفلاحون نظام الدورة الزراعية الثلاثية في الحقول الخصبة والدورة الثنائية في الحقول الأقل خصوبة.

– تقدم الفن الانتاجي ، حيث عم استخدام المحراث الحديدي فضلا عن استخدام قوى الحيوان في الانتاج و استخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الماء و الهواء .

–قيام النظام الحرفي في المدن ، حيث لم تكن المدينة تلعب دورها الرئيسي في الاقتصاد . لكن مع الزمن أخذت تنمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات مما زاد من توسع السوق و زيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن و الحرف .

-إن التقسيم الطبقي ينقسم إلى الاقطاع و الفلاحين في الريف و المناطق التي تعيش في ظل الأنظمة الاقتصادية و يمثل النبلاء و طبقة رجال الدين و الكنيسة أكبر إقطاعي العصور الوسطى ، و في المدن هناك أثرياء التجار و الحرفيين و الملاكين .

- السلطة الكبيرة للكنيسة حيث ازدادت ممتلكات الكنيسة من الأرض و أصبحت تمتلك سلطة دنيوية كبيرة بالإضافة إلى سلطتها الدينية ، إلى جانب اخضاع كافة أوجه النشاط و الفكر الانساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين .

4. النظام الرأسمالي :

ترجع أسس و مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الاقتصادي الاسكتلندي أدم سميث في مؤلفه " ثروة الأمم " ، ثم أتت كتابات دافيد ريكاردو و جون ستيوارث ميل و ألفريد مارشال و جون مينارد كينز و غيرهم من المفكرين الذين وضعوا الأسس النظرية و التطبيقية لهذا النظام .

في أعقاب انهيار النظام الاقطاعي في نهاية العصور الوسطى سادت مرحلة تسمى بالرأسمالية التجارية و تدرجت في التطور إلى الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الاحتكارية ، و أخيرا مرحلة الاستعمار الجديد . و قد انتقل مركزه من أوروبا و بالتحديد انجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و عدد من بلدان أمريكا الجنوبية و عدد من البلدان الآسيوية و الإفريقية ، بل جل الدول .

لقد بدأت طريقة الإنتاج الرأسمالية تفرض نفسها على نحو كبير في أوروبا مع تفجر الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، التي تعنى التوسع الصناعي ، و وصوله إلى تحقيق التصنيع واسع النطاق للاقتصاد الوطني و بناء الأساس الصناعي المتمثل في الصناعات الإنتاجية الأساسية.

من بين التعاريف المتعلقة بالنظام الرأسمالي ، نذكر ما يلي :

-عرفها الاقتصادي بيجو : الرأسمالية الصناعية هي التي يمتلك فيها الأفراد وسائل الإنتاج بغرض إنتاج السلع و بيعها لتحقيق الربح .

-عرفها الاقتصادي ماركس : الرأسمالية تقوم على الاستغلال و الاحتكار و هي تحد من كرامة الإنسان و حريته و نتيجة ذلك نجد فئتين ، فئة الرأسماليين الذين يملكون كل شيء ، و فئة العمال الذين لا يملكون إلا جهدهم و هو ما يفسر الصراع الموجود بينهما .

الرأسمالية هي تنظيم اقتصادي و اجتماعي و سياسي حيث عوامل الإنتاج مملوكة و مستخدمة من قبل شركات خاصة و أفراد في شكل مشروع ،من أجل تراكم رؤوس الأموال و تحقيق أقصى الأرباح.

و عليه فإن هذا النظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين : طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) – سواء كانت مكونة من أفراد أو

شركات أو مؤسسات– الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص.

– **خصائص النظام الرأسمالي**: تتجلى الخصائص التي يتميز بها النظام الرأسمالي ، فيما يلي :

***الملكية الفردية أو الخاصة :**

يقوم النظام الرأسمالي بصفة أساسية على ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج ، اتساقا مع مبدأ الحرية الفردية . " و تعني هذه الملكية تقرير و حماية مجموعة من الحقوق للفرد على ما يكتسبه من الأموال ، و تشمل هذه الحقوق بصفة خاصة استعمال الفرد لهذه الأموال و التصرف فيها بمفرده ". و قد تكون هذه الأموال استهلاكية يستخدمها الإنسان مباشرة لإشباع حاجاته المتعددة ، أو أموالا انتاجية كالأراضي و الآلات ، كذلك قد تكون هذه الأموال مادية ملموسة أو معنوية غير ملموسة كحقوق التأليف و الاسم التجاري .

***الربح كهدف مباشر للإنتاج و كمعيار للكفاءة :**

يعد عامل الربح من بين أكثر العوامل الحيوية بالنسبة للنظام الرأسمالي ، "و يعني دافع الربح أن يكون الباعث الدافع على قيام الفرد أو مجموعات من الأفراد بنشاط اقتصادي هو تحقيق زيادة في الإيرادات النقدية التي يؤدي هذا النشاط للحصول عليها عن النفقات التي يستلزمها القيام بهذا النشاط نفسه"

***حرية الإنتاج و الاستهلاك :**

ينطلق هذا المفهوم من مبدأ الملكية الفردية لعوامل الإنتاج ، و نقصد بالحرية حق كل فرد في توجيه جهوده و أمواله إلى مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الإنتاجي و الاستهلاكي و بالطريقة التي يختارها و التي يعتقد أنها أكثر نفعا له من غيرها ، فالمستهلك له السيادة و الحرية الكاملة في الاختيار وفقا لمعايير معينة يعتمد عليها عند المفاضلة بين السلع . كما للفرد الحرية الكاملة في التصرف في دخله الناتج عن النشاط المختار كما يشاء ،و هو الذي يحدد ذلك المقدار من الدخل الذي ينفقه على السلع الاستهلاكية و بالكميات التي يرغب فيها ، و يحدد الجزء الذي يدخره ،و يسترشد في ذلك بمؤشرات السوق المعروفة بالأسعار و النفقات .

***المنافسة الاقتصادية :**

من خصائص النظام الرأسمالي التنافس بين مختلف الوحدات الاقتصادية ، و لكي تكون هناك منافسة كاملة أو تامة في سوق سلعة معينة أو عنصر معين من عناصر الإنتاج يستوجب توافر مجموعة الشروط سابقة الذكر .

5. النظام الاشتراكي :

انطلاقا من مشاكل الإنتاج الرأسمالية ، من استغلال للعمال و سوء أحوالهم الصحية و المعيشية ، و عدم عدالة توزيع الدخل و إهدار الثروات و زيادة حدة الصراع الطبقي ، فضلا عن تكرر الأزمات الاقتصادية ، ظهر تيار معارض للرأسمالية بدأ مع الاشتراكيين الأوائل ثم تبلور في فكر كارل ماركس ، و لم ينقضي القرن 19 حتى

كانت غالبية النقابات العمالية في أوروبا و أمريكا قد تبنت أفكار ماركس و سياساته و أصبحت حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية .

لقد كانت الأزمات المتكررة التي تصيب النظام الرأسمالي و الانتقادات الحادة التي توجه إليه من الأسباب الرئيسية التي جعلت الكثيرين يتجهون إلى الاشتراكية . و قد انتقد كارل ماركس في كتابه " رأس المال " المنشور سنة 1867م النظام الرأسمالي . و نظر إلى انهيار هذا النظام على أنه أمر حتمي و ذلك بعد أن يصل إلى أقصى تقدم اقتصادي و تكنولوجي ممكن له . و السبب في ذلك عنده هو التناقضات الكثيرة التي تعيش فيها الرأسمالية و ما تؤدي إليه من كساد .

ثم قامت الثروة الشيوعية البلشفية عام 1917 في روسيا لتبدأ أول تجربة تاريخية لتطبيق طريقة الإنتاج الاشتراكية في العصر الحديث ، و تبع ذلك تبني بعض الدول الأخرى النظام الاشتراكي ، مثل الصين و دول أوروبا الشرقية و كوبا و بعض الدول الأخرى في افريقيا و أمريكا اللاتينية.

يقوم النظام الاشتراكي أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للوصول إلى هدفين رئيسيين ، و الهدف الأول يكمن في تحقيق الكفاية في الإنتاج ، من خلال عمل الدولة على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة و الكفيلة بزيادة الإنتاج و دفع عجلة التنمية و التقدم ، أما الهدف الثاني فيشمل تحقيق العدالة في التوزيع ، من خلال تكافؤ الفرص بين الأفراد ، و العمل على توزيع الدخول بأسلوب يتسم بالعدالة بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب و مساهمته في العملية الانتاجية .

- **خصائص النظام الاشتراكي** : يتميز النظام الاشتراكي بثلاثة خصائص رئيسية هي :

***الملكية الجماعية (الاجتماعية) لوسائل الإنتاج :**

يرتكز هذا النظام على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، أي أن الوسائل ملك للدولة . إن الاعتماد على هذا المبدأ يعني التضييق من مجال الحرية الاقتصادية و لكن هذا لا يعني عدم تملك الأفراد لبعض وسائل الإنتاج في قطاعات معينة شريطة ألا تستعمل العمل الأجير في استغلالها (و من أمثلة ذلك بعض الصناعات الحرفية الصغيرة ، و السماح بالاستغلال الفردي أو العائلي لمساحة محدودة من الأرض في اطار المزارع العامة و الجماعية).

*** الإشباع المتزايد للحاجات المادية و المعنوية للجماعة :**

من الأسس الجوهرية للنظام الاشتراكي هو السعي المتواصل لإشباع الحاجات المادية و المعنوية لكافة أفراد المجتمع ، " أي اشباع تلك الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (القوة العاملة و مستواها الفني ، وسائل الإنتاج من موارد و آلات ..) ، من إنتاج المنتجات اللازمة لإشباعها لغالبية أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة ، و ذلك عن طريق تنمية مقدار الإنتاج و تحسين نوعيته و استمراره على أساس استخدام أكثر الفنون الإنتاجية تطورا و تقدما ، و عليه فإن هذا الأساس يوضح هدف الإنتاج في هذا النظام و كذلك الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف .

6. النظام الاسلامي :

النظام الإسلامي هو" مجموعة الأصول و المبادئ العامة الاقتصادية الثابتة و المستخرجة من القرآن و السنة و مجموعة التطبيقات و الحلول الاجتهادية المتغيرة و الإجراءات الشرعية و السياسات الاقتصادية المستندة إلى تلك الأصول و المبادئ العامة ، التي تحكم و تنظم الحياة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي ".

و يعرف على أنه " العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين ، من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع ".

- **خصائص النظام الاسلامي :**

أهم خصائص النظام الاسلامي هي :

***نظام رباني** : يعتبر الاقتصاد الاسلامي نظاما ربانيا ، أصوله ليست من وضع البشر ، بخلاف الأنظمة الأخرى من رأسمالية و اشتراكية ، و بالتالي فإن مصادره مستمدة من القرآن والسنة والإجماع ، فهي ثابتة غير قابلة للتغير أو التبديل مع تغير الأمم وعلى مر الزمن ، و بعبارة أخرى يعتبر الاقتصاد الاسلامي نظام مستقل قائم بذاته مصدره الوحي الإلهي .

***جزء من الاقتصاد الشامل** : لا يمكن فصل النظام الاقتصادي الإسلامي عن بقية الأنظمة الإسلامية ، من عقيدة و عبادة و أخلاق ، حيث من الصعب أن يدرك الباحث أبعاد تحريم الربا إلا إذا تعلم طرق تنمية المال في الإسلام ، كما أنه من الصعب أن يدرك أبعاد نظام الإرث و أن الذكر يحصل على ضعف ما تحصل عليه الأنثى إلا إذا عرف نظام النفقات الذي يكلف الزوج بسائر نفقات البيت ، و نظام الأسرة الذي يفرض المهر للرجل دون المرأة.

***اقتصاد عقدي** : لأنه منبثق من أصل العقيدة الإسلامية ، فالمسلم يلتزم ببعض الالتزامات كالزكاة ، و الصدقة و نحوها ، أملا في ثواب الله تعالى ، بمعنى أن التحاكم في الاقتصاد الاسلامي يكون إلى الضمير الذي يعمره الإيمان بالدرجة الأولى ، لا إلى القانون . و تعتبر هذه الخاصة أهم خصائص الاقتصاد الاسلامي.

***اقتصاد فيه طابع تعبدي** : إن تطبيق النظام الإقتصادي الإسلامي يعتبر بمثابة عبادة ، و بما أنه نظام رباني فإن إقامة بنوده هي طاعة لله عز وجل ، و هي بمثابة عبادة ، لقوله تعالى : " و ما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدون " الذاريات /56.

*مرتبط بالأخلاق : يتميز الإقتصاد الإسلامي بجوانبه الأخلاقية الإنسانية فهناك تلازم كبير بين الاقتصاد و الأخلاق ، لذلك على المسلم أن يتحلى بالصفات الحميدة التي دعا إليها القرآن الكريم و السنة النبوية و من هذه الصفات التحلي بالأمانة و الصدق في كل معاملاته ، و على المسلم مراعاة الحلال و الحرام في ممارسته للنشاط الاقتصادي .

***المرونة** : يتميز الاقتصاد الاسلامي بقدرته على التطور و التغير ، حيث حدد كل من القرآن و السنة الخطوط العريضة له ، كما يمكن للإجماع وضع الأحكام للفعاليات المستجدة في الاقتصاد.

***الموضوعية** : فرد الأمانات مثلاً خيرٌ يجب أن يتمسك به، سواء كان هذا الخير للمسلم أو الكافر ، الصديق أو العدو، وسواء تحقق على يد مسلم أو كافر ، عدو أم صديق ، يقول الله عز وجل " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها" النساء /58.

***الواقعية** : لا يميل الاقتصاد الاسلامي للخيال فهو واقعي في غاياته و طريقته و أهدافه بما ينسجم وواقع الإنسانية المعاش ، فلا يحق بالمسلم أن يعيش في خيالات يتعذر تحقيقها . في حين تبدو واقعية الاقتصاد الاسلامي في نظرة الإسلام للفرد المستمدة من إمكانياته و ظروف بيئته ، فلا يحمله من التكاليف إلا ما يطيقه ، بقوله تعالى " لا يكلف الله نفسا إلا وسعها " البقرة /286. كما أن الشريعة الاسلامية أقامت الحاجيات مقام الضروريات في الرخص و إباحة المحظورات ، و عبر عنها الفقهاء بالقاعدة الفقهية" الضروريات تبيح المحظورات " ، حتى لا يقع الناس في الحرج ، و كل هذا مصداقا لقوله تعالى " يريد الله بكم اليسر و لا يريد بكم العسر " البقرة /185.

***الهدف السامي** : يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الرفاهية المادية بالإضافة إلى تحقيق السمو الروحي و التهذيب النفسي للإنسان ، مصداقا لقوله تعالى " و سيجنبها الأتقى (17) الذي يؤتي ماله يتزكى (18) " الليل 18/17. و بذلك يتحقق الثراء المادي و المعنوي معا ، لأن سعادة الإنسان لا تتحقق إلا باجتماع الأمرين معا ، و يتم بذلك التوفيق بين حاجات الروح و البدن.

***اقتصاد بناء** : يحرم كل ماله ضرر على الفرد و المجتمع ، فهو يحرم الكسب عن طريق الجريمة ، الربا ، الغش ، البغاء ، الاتجار بالخمر و المخدرات ...، مصداقا لقوله صلى الله عليه و سلم : لا ضرر و لا ضرار.

***اقتصاد متوازن** : يظهر التوازن في جميع المجالات ، حيث وازن بين حق الفرد و حق المجتمع ، و لكن إذا تعارض حق الفرد مع حق المجتمع يقدم حق المجتمع ، و قد عبر الفقها ء عن ذلك بقولهم " يحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام " . كما تم الموازنة بين ثواب الدنيا و ثواب الآخرة لقوله تعالى " و ابتغ فيما ءاتاك الله الدار الآخرة و لا تنس نصيبك من الدنيا " القصص /77 ، و وازن بين الإسراف و التقتير في الإنفاق لقوله تعالى " و الذين إذا أنفقوا يسرفوا و لم يقتروا و كان بين ذلك قواما " الفرقان /76.

***الإنسانية** : الاقتصاد الإسلامي إنساني حيث أن الحلول التي يضعها لمشاكل الحياة الاقتصادية ترتبط بفكرته ومثله في العدالة ، فكل أنواع النشاط في الحياة الاقتصادية في الإسلام خاضعة لقضية الحلال والحرام ، فمن ثم نستطيع القول بأن التوجيهات الإسلامية تقدم لنا تصوراً عاما للاقتصاد الإسلامي كما تضع لنا أصولاً كلية نهتدي بها حين التنفيذ . والاقتصاد الإسلامي إنساني لأنه لا يهمل العوامل غير الاقتصادية ، كالعوامل

الاجتماعية والسياسية والأخلاقية. فهو يشمل هذه الموارد في المجتمع البشري على هدى المفهوم الأخلاقي للرفاهية في الإسلام في دائرة الحلال.

***المال فيه ملك لله تعالى** : يقوم الاقتصاد الإسلامي على أن المال كله لله و أن الإنسان مستخلف فيه فقط لقوله تعالى :" ءامنوا بالله و رسوله و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين ءامنوا منكم و أنفقوا لهم أجر كبير " الحديد /07 ، بل كل شيء لله تعالى لقوله :" لله ملك السماوات و الأرض يخلق ما يشاء " الشورى /49 .

***ترشيد استخدام المال** : و مما يدل على ذلك ، ما يلي :

-الاعتدال في الانفاق ، لقوله تعالى : " يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد و كلوا و لا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " الأعراف /31 ، أي لا تبذير و لا اسراف .

-عدم استعماله لترويج الباطل: ولذلك حرم الرشوة ونحوها، فقال تعالى "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون " البقرة /188.

-عدم استعماله استعمالا مضراً بالغير: فلا يحل لمن ملك مذياعاً أن يعلي صوته بشكل يمنع غيره من النوم أو المذاكرة أو العمل ، أو أن يشق نافذة على جاره للنظر ، و هو ما عبر عليه العلماء بالقاعدة الفقهية " درء المفاسد مقدم على جلب المصالح. "

-عدم تمكين السفهاء من المال : فالله تعالى خلق المال ليبني به الكون والنفوس، ولذلك فإنه لا يمكن منه من لا يحسن التصرف بالمال، ولذلك شرع الحجر على السفيه الذي لا يحسن التصرف بالمال ، قال تعالى "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً" النساء /05.

المحاضرة الثانية : السياسات الاقتصادية

يجسد مضمون الساسة الاقتصادية مجال تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل العمل على تحقيق المصلحة العامة كهدف رئيسي شامل .

1. تعريف السياسة الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية هي إحدى مكونات السياسة العامة، تتكون من مجموعة من الإجراءات والقرارات و التدابير التي تتخذها الدولة من خلال السلطات العمومية المالية و النقدية و التجارية في ميدان اقتصادي معين ، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة باستخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال فترة زمنية معينة طويلة أو قصيرة الأجل.

هي مجمل الوسائل المستعملة لبلوغ حالة اقتصادية معينة من التقدم و الرفاهية ضمن خصائص و مميزات نظام سياسي ما ، حيث يتطلب ذلك قيام الحكومة بإجراءات اقتصادية تمهيدية لتهيئة الاطار اللازم للتنمية .

يعرفها آخرون على أنها " مجموعة الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف التي حددتها بغرض تحسين الوضع الاقتصادي العام للبلد . يمكن أن تبرر عدة أسباب تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، بما في ذلك الحاجة إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي ، أو توازن الأسواق أو الممارسة الحرة للمنافسة .

يقصد بها في معناها الضيق " التدخل المباشر من جانب السلطات العمومية (وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة أو الصناعة ...) في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي ، مثل الانتاج ، الاستثمار ، الأجور ، الأسعار ، التشغيل و العمالة ، الصادرات ، الواردات و الصرف الأجنبي ....و غيرها .

ما يمكن استخلاصه من خلال عرض هذه التعاريف أن مصطلح السياسة الاقتصادية يمكن تجسيده في الشكل التالي :

- **التدابير** : مجموعة الاجراءات ، القواعد ، الوسائل ، الأساليب و الأدوات و البرامج و القرارات التي تتخذها الحكومة في المجال الاقتصادي .
- **الأهداف** : أهداف لصالح الاقتصاد الوطني و المجتمع ، و هي :

توازن الاقتصاد الوطني و استقراره ، النمو و التنمية ، العدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص ، معالجة الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية ، تخفيف التضخم و / أو الانكماش ، تحقيق التشغيل الكامل و توازن ميزان المدفوعات.

- **المدة الزمنية** : الفترة الزمنية التي تشملها اجراءات الحكومة ، و يمكن أن تكون قصيرة المدى أو متوسطة أو طويلة الآجال .

2. أهداف السياسة الإقتصادية :

يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الاقتصادية فيما يسمى" **بأهداف المربع السحري لكالدور KALDOR** "وتتمثل فما يلي:

- **النمو الاقتصادي** : النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة لمتوسط الناتج الداخلي الحقيقي الفردي والذي يقاس بقسمة الناتج الداخلي الحقيقي الوطني على عدد السكان ، لتحقيق ذلك ينبغي أن يكون معدل نمو الناتج الحقيقي الداخلي أكبر من معدل النمو الديموغرافي . حسب الدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 6%.
- **الاستخدام الكامل** : التشغيل الكامل لكل الطاقات الإنتاجية والتي تعتبر العمالة أهم عناصر فيها وذلك من خلال توفير فرص عمل لكل فرد راغب وقادر عن العمل، أي تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنى مستوى من البطالة 0%. برفع مستوى العمالة يرتفع الإنتاج ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي، لأن تزايد معدلات البطالة يعني تزايد الطاقات الإنتاجية العاطلة وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي.
- **التوازن الخارجي** : من الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية تحقيقها هي العمل على تحقيق توازن في العلاقات الدولية الاقتصادية مع العالم الخارجي والتي يعبر عليها بتوازن ميزان المدفوعات. يتمثل هدف السياسة الاقتصادية في هذا المجال في تعظيم الصادرات والعائد منها لتفادي المشاكل الاقتصادية مثل المديونية وتخفيض قيمة العملة، وقد عبر كالدور عن التوازن الخارجي بفائض ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام الذي يجب أن يكون في حدود 2%.
- **استقرار المستوى العام للأسعار** : إن الارتفاع الدائم في المستوى العام للأسعار يؤدي الى تدهور قيمة العملة (التضخم) وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية ومن ثم انخفاض الاستهلاك وحدوث حالة من الكساد حيث ينخفض الاستثمار والإنتاج وتنتشر البطالة، ويصاب الاقتصاد بأضرار جسيمة تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، لذا فان التحكم في التضخم يعتبر أولوية حتى و إن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل الكامل. لذا فان الاقتصادي كالدور يعتقد أن النسبة المثلى للتضخم ينبغي أن تكون معدومة.

3. أساليب إعداد السياسة الاقتصادية :

لنجاح عمليه إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية لابد من اتباع أسلوب معين يتكون من الخطوات التالية:

- **تحديد الأهداف** : لابد من تحديد و تعريف المشكلة التي تريد الدولة إيجاد حل لها وذلك بالتعرف على كل الظروف المحيطة بها وتحليلها . مثلا لمواجهة مشكلة التضخم ينبغي تحديد نوع التضخم وتحليله ومعرفة أسبابه ومن ثم تحديد الهدف من وراء معالجة مشكلة التضخم.
- **وضع ترتيب تدريجي للأهداف** : في بعض الأحيان تكون الأهداف غير منسجمة يصعب ترجمتها الى سياسة واضحة، وأحيانا أخرى فان الهدف المحدد يستلزم أهداف أخرى أولية لتحقيقه . على سبيل المثال فان

تخفيض معدل الربح قد يساعد في تقليص الفوارق لكنه يمكن أن يؤدي في نفس الوقت الى إحداث أزمة في النظام الذي يعتبر الربح أساس الاستثمار.

- **تحديد السياسات البديلة** : من أجل ضمان تحقيق الهدف المحدد يجب إعداد أكثر من سياسة، على سبيل المثال إذا كان الهدف هو معالجة التضخم فإنه يمكن إيجاد عدة أساليب لتحقيق ذك، فقد نستخدم السياسة المالية من خلال فرض ضرائب معينة لامتصاص الكتلة النقدية الفائضة أو تخفيض الإنفاق العام أو الاثنين معا ، أو السياسة النقدية من خلال أدواتها لتخفيض العرض النقدي.
- **تحليل السياسات البديلة** : دراسة وتحليل دقيق لكل البدائل المقترحة وتحديد الآثار التي سوف تترتب على ذلك، كما ينبغي دراسة وتحليل الخلفية التاريخية للحل المقترح بغية معرفة الآثار السلبية و الايجابية للحل المطبق في الماضي، وعند التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية يتخذ قرار بتبني هذه السياسة.

4. أدوات السياسة الاقتصادية :

لقد أجمع علماء الاقتصاد على وجود ثلاث سياسات رئيسية تستخدمها الدولة من أجل تصحيح مسار النشاط الاقتصادي : السياسة النقدية و السياسة المالية و السياسة التجارية. كما يمكن إيجاد سياسات أخري فرعية مرتبطة بقطاعات معينة مثل السياسة الصناعية والسياسة الزراعية وسياسة الإصلاح الضريبي.

- **السياسة المالية** : ترتبط السياسة المالية ارتباطا وثيقا بالتصرفات الاقتصادية اليومية للأفراد وذلك من خلال الضرائب التي يدفعونها و مجالات الإنفاق العام الذي يستفيدون منه، لذلك تعتبر أداة هامة تستخدمها الدولة من أجل إدارة النشاط المالي بالطريقة التي يتطلبها وضع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لفترة معينة.
- **السياسة النقدية** : ترتبط السياسة النقدية بالمعطيات النقدية التي تمكّن السلطة النقدية (البنك المركزي) من التأثير على الكتلة النقدية من خلال مجموعة من الإجراءات و التدابير والقرارات بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لفترة زمنية محددة.
- **السياسة التجارية** : ترتبط السياسة التجارية بمعطيات العلاقات التجارية للدولة مع البلدان الأخرى، وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بغرض التأثير على الصادرات والواردات بغية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

5. أنواع السياسات الاقتصادية :

تتعدد و تتنوع السياسات الاقتصادية تبعا لاختلاف الظروف و الأحداث التي تشهدها الدولة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و هي .

- **سياسة الضبط** : تقتضي هذه السياسة آليات للمحافظة على توازن الاقتصاد الوطني ، من خلال خفض التضخم و ارتفاع الأسعار و زيادة الطلب الكلي بغية المحافظة على استقرار سعر الصرف العملة الوطنية ، و غالبا ما تكون هذه السياسة محل تطبيق أثناء فترات الأزمات الاقتصادية المرتبطة بارتفاع التضخم و تزايد الأسعار .
- **سياسة الانتعاش** : تعد هذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي كأداة هامة لإعادة بعث الاقتصاد بعد ركوده و انكماشه ، و اطلاق الآلة الاقتصادية و تحفيز الاستثمار ، و رفع الأجور و زيادة الاستهلاك ، فضلا عن تسهيلات في منح القروض ، و تخفيض سعر الفائدة ، و تطبق هذه السياسة غالبا في فترات الانكماش الاقتصادي كما حدث في الأزمة الاقتصادية لعام 1929 ، و الأزمة المالية و الاقتصادية لعام 2008 ، حيث يكون ذلك بتحفيز الاقتصاد عن طريق ضخ الأموال لمختلف الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية التي تؤدي إلى خلق الثروة في المجتمع و تخفيض معدلات البطالة .
- **سياسة الانكماش** : و هي سياسة للتقشف تستهدف تخفيض الانفاق العام و تقليص ارتفاع المستوى العام للأسعار من خلال عدة وسائل تقليدية مثل الاقتطاع الاجباري على الدخل ، تجميد الأجور ، مراقبة الكتلة النقدية ، فرض الضرائب و الرسوم و مراقبة الائتمان و رفع معدلات الفائدة و غيرها من الترتيبات الأخرى ، و من نتائجها تقليص النشاط الاقتصادي و خفض نسب التضخم ، و كل هذه الآليات تعتبر آثارها صعبة على المجتمع و قد تؤدي الى انعكاسات اجتماعية كالمظاهرات و الاحتجاجات .
- **سياسة التوقف ثم الذهاب** : يطبق ضمن هذه السياسة آلية الانكماش تارة ثم الانتعاش تارة أخرى و هذا تبعا للظروف الاقتصادية السائدة بالبلد ، و هذا بالنظر إلى أن الاقتصاد الوطني يكون أحيانا في حالة تضخم و أحيانا أخرى في حالة انكماش ، حيث تستهدف هذه السياسة محاولة خلق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي (التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي ، و تخفيض معدل البطالة) .

المحور التاسع :

المحاضرة الأولى : النقود: لمحة تاريخية عن نشأة النقود، مفهوم وأنواع النقود، الوظائف التقليدية والحديثة للنقود، النقود في النشاط الاقتصادي والمالي.

تلعب النقود دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية من خلال الوظائف العديدة التي تقدمها وساهم تطورها في حصول تقدم كبير في انتشار التبادل التجاري وتقسيم العمل واستعمال الآلات الحديثة. ومع استمرار التطور الاقتصادي اكتسبت النقود أهمية كبيرة من خلال ارتباطها بالعديد من الأنشطة الإقتصادية.

أولا : لمحة تاريخية عن نشأة النقود

لا يعرف على وجه التحديد متى استخدم الانسان النقود لأول مرة ولكن المتفق عليه بين المهتمين بالشؤون النقدية من الاقتصاديين بصفة عامة هو أن الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصص، واتساع تقسيم العمل وبالتالي تعقيد عمليتي الانتاج والتوزيع، ومن هنا ظهرت النقود للتغلب على هذه الصعوبات .

1. نظام المقايضة :

في ظل النظام الاقتصادي البدائي كانت المجتمعات تقوم على الاقتصاد المعيشي البدائي وما تحصل عليه من منتجات يوزع على الأفراد بغض النظر عن مدى مساهمة كل فرد في الإنتاج، وكان الإنتاج كافيا نسبيا لإشباع حاجات الأفراد والجماعة لكن مع ظهور التخصص و تقسيم العمل اتسع نطاق المقايضة ليشمل كل القطاعات الاقتصادية.

يمكننا **تعريف** المقايضة على أنها " تبادل مباشر بين شخصين لتحقيق منفعة لكل منهما ولابد أن يحصل كل منهما على سلعة أو خدمة تحقق له منفعة و يكون في وضع أفضل وفقا لتفضيلات وظروف كل شخص ". أو هو " النظام القائم على أساس تبادل المنتجات بمنتجات أخرى أي تبادل السلع بسلع أخرى فضلا عن إمكانية تبادل الخدمات بسلع أو العكس ". وكان هذا النظام سائدا في المجتمعات البدائية قبل تطور التجارة والصناعة واتساع نطاقهما، حيث أصبح الفرد يمارس فرعا خاصا من فروع الإنتاج وينتج كمية أكبر عن حاجته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجيها، لكن مع التقدم الاقتصادي واتساع العلاقات التجارية .عرف نظام المقايضة **صعوبات** عديدة تتمثل في:

- **صعوبة التوافق بين الرغبات المشتركة بين الأطراف المتبادلة** للسلع والخدمات من حيث الكمية والنوع وشروط التسليم والتسلم، حيث يعتمد نظام المقايضة على توفر التوافق المزدوج بين شخصين يرغب كل منهما في سلعة الآخر فإذا كان هناك شخص يملك كمية من القمح يريد أن يبادلها بكمية من الشعير فإنه عليه البحث عن الشخص الذي يملك الشعير ويرغب في نفس الوقت في الحصول على القمح، وهذا يتطلب

بذل جهد كبير للوصول إلى الشخص المطلوب، وعليه وحتى في حال توفر السلع محل المقايضة تبقى مشكلة توافق الرغبات في التبادل.

- **عدم قابلية بعض السلع للتجزئة** : واجه نظام المقايضة صعوبة تجزئة بعض السلع. فكما يوجد عدد من أنواع السلع يمكن تجزئتها إلى كمياتٍ صغيرةٍ دون إهلاكها، مثل القمح والفاكهة والزيوت كان هناك عدد آخر من السلع التي يصعب بل يستحيل تجزئتها مثل الحيوانات والمنازل .
- **صعوبة تخزين القيمة:** يحتاج الأفراد إلى الاحتفاظ بقدراتهم الشرائية في شكل مدخرات لاستخدامها في وقت لاحق عند الحاجة إليها، وفي ظل نظام المقايضة يتم ذلك على أساس الاحتفاظ بالسلع المراد استهلاكها استهلاكا مستقبليا وهناك بعض السلع يصعب تخزينها أو تكلفة تخزينها مرتفعة ،كما قد تكون السلع المراد تخزينها سلعا زراعية تتعرض للتلف بسرعة ويجب استهلاكها بسرعة.
- **عدم توفر وسيلة للدفع المؤجل،** حيث في سوق المقايضة لا توجد طريقة لتسديد الديون إلا السلع ومن الصعب استعمالها.
- **صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل** نظرا لعدم وجود وحدة حساب مشتركة تقاس بها أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق ومن الصعب الوصول إلى قياس نسب التبادل الحقيقية بين السلع المختلفة.

ثانيا : مفهوم النقود

ليس هناك تعريف نهائي و قاطع للنقود لكن الاقتصاديون أجمع على تعريف النقود حسب الوظائف التي تؤديها داخل النظام الاقتصادي. يمكننا اقتراح التعاريف التالية للنقود ، و هي :

" النقود هي أي شيء تفعله النقود "

" أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون "

"أي شيء يقبله الجميع قبولا عاما بحكم العرف أو القانون أو قيمة الشيء نفسه ويكون قادرا على أن يكون وسيطا في عمليات التبادل المختلفة للسلع والخدمات ويكون صالحا لتسوية الديون وإبراء الذمم " .

"أي وسيلة مقبولة عموما للدفع لتسليم البضائع أو تسوية الديون" .

"كل وسيط للمبادلات بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات" .

" أي شيء شاع استعماله وتم قبوله عموما كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم" .

ثالثا : خصائص النقود

تتميز النقود بالخصائص التالية :

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه سواء كان هذا القبول اختياريا قائما على ثقة الأفراد في الوحدات النقدية ، أم كان إجباريا تفرضه الدولة عن طريق القانون وتصبح النقود المتداولة ملزمة للجميع.

- قابلة للبقاء بصورة نسبية وعدم تعرضها للتلف نتيجة تداولها من يد لأخرى أو لمجرد مرور الوقت عليها.
- ثبات قيمتها نسبيا وهذا راجع لارتباط المعاملات بعنصر الزمن ، ويؤدي عدم الثبات إلى فقدان الثقة وهذا يسبب اضطراب المعاملات.
- ندرتها النسبية في الطبيعة حيث كان اختيار الأشكال الأولى للنقود في صورة معادن نفيسة والتي تتميز بالندرة النسبية في الطبيعة، لكن مع انتهاء نظم المعادن النفيسة فرضت الندرة عن طريق فرض القيود على الإصدار النقدي الورقي. إن صفة الندرة صفة يجب أن تكتسبها النقود و الا فإن قيمتها و قبول الجمهور لها سوف يتعرضان للانهيار من هنا وجب على السلطات الحكومية المعنية بكميات النقد الموجودة بالاقتصاد أن تعي هذا وأن تعمل جاهدة على التوفيق بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة منه.
- تماثل وحداتها من حيث النوع و القيمة حتى تكون المبادلة بها لها نفس المعنى لكى لا يعطي المتعاملون لبعض الوحدات النقدية قيما مختلفة عن الوحدات الأخرى و يصبح هناك أكثر من ثمن للسلعة الواحدة.
- قابلة للانقسام دون ضياع قيمتها بمعنى أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلي وحدات صغيرة متساوية القيمة يسهل إجراء عمليات التبادل فى المعاملات الصغيرة ،فكلما أمكن تجزئة النقود إلي وحدات صغيرة كلما أمكن توسيع عملية التبادل . مثلا فئة 1000 دج تكافئ وحديتن من 500 دج.

رابعا : وظائف النقود

تقوم النقود بمجموعة من الوظائف التقليدية و الحديثة تتمثل فيما يلي:

1. **الوظائف التقليدية للنقود:** هي ذات طابع نقدي ترتبط بالنشأة التاريخية للنقود وهي:

- **وسيط للمبادلة :**

كانت صعوبات نظام المقايضة سببا في ظهور هذه الوظيفة حيث تستخدم النقود كوسيط للمبادلات الاقتصادية ، أي أنها الأداة التي تتم بها مبادلة السلع والخدمات المختلفة على أساس أنها أداة تتمتع بالقبول العام. أدى دخول النقود إلى الاقتصاد إلى تسريع عمليات إعادة الإنتاج ، فالمصنع لا ينتظر بيع البضاعة حتى يعيد الإنتاج مرة ثانية و انما يقترض و يشتري المواد الأولية و ينتج ثم يبيع، وهكذا عبر آلة البيع والشراء سوف يزداد الإنتاج ولا يتوقف بل يزداد تداول البضائع و ينعكس ذلك إيجابا على الدخول ومستوى المعيشة ويطرأ التحسن على الاقتصاد .

- **مقياس للقيمة:**

في ظل نظام المقايضة لا يمكن تحديد قيم السلع ولا يستطيع الأفراد التعرف على هذه القيم في السوق، لكن بظهور النقود استخدمت الخدمات ونسبة كل سلعة الى غيرها من السلع وبالتالي هي وحدة معيارية ترد إليها جميع قيم السلع والخدمات. هذه الوظيفة هي وظيفة محاسبية تهدف إلى تبسيط المعاملات .لقياس قيم السلع. ويؤكد الاقتصاديون على أنه حتى تؤدي النقود وظيفتها كمقياس للقيم أداءا دقيقا يجب أن تتمتع بالاستقرار

والثبات في قدرتها الشرائية للسلع والخدمات، إذ عدم الثبات في قيمة النقود وهو ما يحدث في فترات الكساد والتضخم يعيق النقود من أداء وظيفتها كمقياس للقيم.

- **مخزن(مستودع) للقيمة :**

تقوم النقود بوظيفة الاحتفاظ بالقيمة حيث تحتفظ بقدرتها الشرائية لفترات زمنية لاحقة وليس من الضروري لمن يحصل على النقود أن يقوم بإنفاقها في الوقت الحالي، فقد ينفق جزءا ويدخر جزءا آخر ليقوم بالشراء في المستقبل. لكن يشترط في هذه الوظيفة أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية لفترة طويلة. لم تعد النقود هي الشكل الوحيد الذي يستعمل كأداة للادخار أو مخزن للقيم والثروة وإنما هناك أدوات أخرى كالأسهم، السندات، العقارات و غيرها، وهذا التنوع جاء وليد التطور الاقتصادي في المجتمعات وظهور الأسواق المالية والنقدية وابتكار أدوات جديدة للاستثمار مراكمة للثروة، غير أن النقود كمخزن للقيمة تتميز عن غيرها من الأوراق المالية والعقارات في أنها تتمتع بالسيولة التامة.

- **وسيلة للدفع :**

تتميز النقود بقدرتها على القيام بأداة دفع لتسوية المعاملات المالية المختلفة كدفع الضرائب، الأجور، الاقتراض، فتح الحسابات البنكية. كما يمكن استعمالها لتسوية المدفوعات الآجلة حيث تستخدم النقود في ابراء الديون المستقبلية لأن التخصص وتقسيم العمل أدى الى كبر الوحدات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج وحتى لا يتعرض الإنتاج الى التكديس اقتضت الضرورة الى تسويق المنتجات على أساس العقود ،وهو الواقع الذي يقوم عليه الاقتصاد الحديث حيث أن العقد يتم إبرامه في الوقت الحاضر على أساس ثمن معين ويتم التسليم في وقت لاحق.

2. الوظائف الحديثة للنقود :

ترتبط هذه الوظائف بالأنشطة الاقتصادية وتقوم النقود هنا بوظائف ذات طابع اقتصادي. وتتمثل في:

- **النقود أداة من أدوات السياسة النقدية:**

تحدد الدولة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بما يكفل عملية التبادل واتساع نطاق المعاملات وابتداء من القرن 19 م استخدمت السلطة النقدية النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة من خلال التأثير على مختلف الوحدات الاقتصادية عن طريق التحكم في كمية النقود .

- **النقود كعامل من عوامل الإنتاج :**

تعتبر النقود عاملا من عوامل الإنتاج متمثلة في رأس المال والذي يعتبر أداة ضرورية لتحقيق العملية الإنتاجية ويسمح بتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة ، فإذا كانت النقود تمنح الفرد القدرة الشرائية للحصول على حاجاته وسداد التزاماته، فهي تمنح المشاريع هامش الضمان الذي يمكنها من الاستمرار في نشاطها الإنتاجي والاستثماري.

خامسا : أنواع النقود

هناك العديد من التقسيمات للنقود لكن التقسيم المتبع سيكون بالاستناد الى التطور التاريخي لها كما يلي:

1. النقود السلعية:

عرفتها المجتمعات بالاستخدام الأول كوسيط للمبادلة ، و سميت السلعية لأنها كانت تتمثل في سلع معينة كالقمح، الشعير، البن، الشاي، السكر، الماشية ، الإبل، المعادن... كانت هذه السلع تقوم بدور النقد والسلعة في آن واحد ولهذا يشترط فيها التساوي بين قيمتها السلعية كنقد وقيمة استعمالها كسلعة. مع العلم أن السلع ذات الأهمية لدى الأفراد كانت تتفاوت من ناحية درجة الأهمية لديهم كوسيط في التبادل وقد عمل المتعاملون على التخلص من أقلها قبولا في السوق و يتبقى منها في النهاية تلك السلع التي تتمتع بأوسع قبول ممكن واختيارها خاضع لاعتبارات تتعلق بمستوى التفكير السائد وأذواق الناس وعاداتهم و طبيعة الشعائر الدينية ، ويطلق على النقود السلعية بنقود المحاسبة بمعنى أن السلع المختارة كانت وظيفتها الوحيدة هي أن تحسب بها قيم السلع الأخرى.

2. النقود المعدنية :

ظهرت النقود المعدنية نتيجة لصعوبة نظام المقايضة بالنقود السلعية حيث تم اختيار المعادن النفيسة (الذهب والفضة) وهي تتوفر على شروط تجعلها تقبل في التداول عموما. من أسباب استعمال النقود المعدنية مايلي:

- سهولة صهر وسك الذهب والفضة.
- يلقى الذهب والفضة قبولا عاما من جميع الأفراد لما يتمتعان به من مكانة مرتفعة في نفوسهم ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى شيوع استخدامهما في صناعة الحلي وأصبح هذان المعدنان رمزا للثراء بالنسبة للأفراد و رمزا للرخاء بالنسبة للدول.
- يتميز الذهب والفضة بالندرة النسبية وبالتالي ارتفاع قيمتهما للدرجة التي تجعل وحدات صغيرة منها قادرة على شراء كميات كبيرة من السلع الأخرى.
- سهولة حملها ونقلها وتخزينها مما يجعل استخدامها كوسيط في التبادل غير مصحوب بأعباء أخرى.
- ثبات قيمة الذهب والفضة على الأقل في الأجل القصير مما يجعل الأفراد يطمئنون إلى الاحتفاظ بهما لفترة طويلة من الزمن.
- إمكانية تجزئة الذهب والفضة إلى وحدات صغيرة دون ضياع قيمتهما.
- يعتبر الذهب والفضة من السلع المتجانسة مما يجعلهما صالحين كوسيلة للمدفوعات ووحدة للحساب ومعيار ترد إليه قيم السلع.

وتنقسم النقود المعدنية إلى قسمين:

- نقود معدنية رئيسية تصنع من الذهب والفضة وقيمتها الإسمية كعملة مساوية لقيمتها السلعية ولها قوة إبراء مطلقة.
- نقود معدنية مساعدة مصنوعة عادة من البرونز وقيمتها الاسمية أكبر من قيمتها السلعية، وتستخدم لتسوية المعاملات البسيطة.

3. النقود الورقية :

مع اتساع حجم المبادلات التجارية على المستويين المحلي والدولي كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود المعدنية في تنقلاتهم من أجل إتمام معاملاتهم التجارية، نظرا لوجود مخاطر عالية تصاحب حمل كميات كبيرة من النقود المعدنية فتوصل التجار إلى طريقة جديدة لتسوية مبادلاتهم التجارية وذلك عن طريق إيداع فائض أموالهم المعدنية لدى الصاغة ويحصلون بالمقابل على شهادات تثبت حقوقهم، وبدأوا يتداولون هذه الشهادات في سداد التزاماتهم. كانت الإيصالات في البداية التي يصدرها الصائغ تأخذ شكل وعد دفع منصوص عليه لمودع مذكور اسمه، لكن بحلول سنة 1670 م ، أضيفت عبارة لحامله بعد الاسم وأصبحت الصكوك تنتقل من يد لأخرى كبديل للعملات، ومع ذلك كان تداول الأوراق النقدية أقل بكثير من تداول العملات حتى الحرب العالمية الأولى. وكان أول بنك يصدر هذه الشهادات هو بنك أمستردام سنة 1609 ، وبنك ستوكهولم سنة 1656 .

عليه تعتبر النقود الورقية من أهم التطورات في تاريخ النقود نظرا للتسهيلات الكبيرة التي قدمتها في المعاملات الاقتصادية لم تصل المجتمعات إلى اعتبار النقود الورقية نقودا إلزامية إلى غاية منتصف القرن 19 م حيث أصبحت النقود الورقية نقودا إلزامية لا تربطها أي علاقة بالمعادن.

خصائص النقود الورقية :

- قابلة للإبدال بنقود معدنية عند الطلب .
- سهولة حملها ونقلها .
- ثقة الأفراد بالجهة التي تم إيداع الأموال لديها .

أشكال النقود الورقية :

- **النقود الورقية النائبة** : سميت بأوراق **البنكنوت** هي شهادات وشيكات ورقية تعادل قيمتها قيمة النقود المعدنية المودعة لدى البنك سميت بالنقود النائبة لأنها تنوب عن النقود المعدنية.
- **النقود الورقية الإلزامية** : هي نقود ورقية يقابلها رصيد معدني وتحمل صفة الالزام في التعامل بها، وهي وحدة النقد الأساسية بالمجتمع وتتمتع بقوة إبراء غير محدودة.

4. النقود الكتابية (نقود الودائع):

سميت بالكتابية لأن تداولها يتم عبر الكتابة وتتشكل من ودائع الافراد لدى البنوك التجارية ويتم تداولها عن طريق السحب من الحسابات البنكية عن طريق الشيك بدلا من حمل النقود. تعتبر النقود الكتابية من أهم أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة دفع هامة ومتعددة الجوانب بين المتعاملين والبنوك ،وهي ذات تكلفة منخفضة لا تؤثر على النقود المصدرة بالتلف لأنها تبقى بالبنوك و يستفيد أصحابها من إيداعها عن طريق الفوائد المحددة لها وتستفيد البنوك عند توظيفها بالحصول على فوائد أعلى ،ويستفيد المقرضون بتمويل نشاطهم و تطوير مصانعهم وأعمالهم التجارية.

تتميز بالخصائص التالية:

- تقوم بوظيفة ادخارية مع أنها قد لا تجد قبولا لدى جميع المتعاملين .
- حماية مستخدميها من السرقة والضياع.
- تجنب تجميد الأموال وتعطيلها عن أداء دورها في النشاط الاقتصادي.
- تصدرها البنوك التجارية تحت رقابة البنك المركزي.

5. النقود الإلكترونية :

ظهرت هذه النقود نتيجة للثورة الحضارية و التقنية التي أفرزتها مراحل التقدم التكنولوجي والعولمة واستخدمت مصطلحات مختلفة للتعبير عن النقود الإلكترونية ، فقد استخدم البعض مصطلح النقود الرقمية أو العملة الرقمية واستخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الإلكترونية . ويمكن ذكر بعض **التعاريف** الخاصة بها كما يلي:

عرفتها المفوضية الأوربية على أنها " قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة ".

عرفها البنك المركزي الأوربي "بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما ".

- **عناصر النقود الإلكترونية :**

-**القيمة النقدية:** تمثل النقود الإلكترونية وحدات نقدية لها قيمة مالية معينة مثلا فئة ألف وحدة أو ألفين وحدة.

-**مخزنة على وسيلة الكترونية:** تعتبر هذه الخاصية عنص ا ر مهما في تعريف النقود الإلكترونية حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك.

-**غير مرتبطة بحساب بنكي:** تتميز النقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى بأنها استحقاق حر على بنك خاص أو مؤسسة مالية و غير مرتبط بحساب خاص.

-**تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها** : هذا العنصر يجعل النقود الإلكترونية نوعا من أنواع النقود عموما لأن القبول العام من أهم خصائص النقود الذي يلزم اعتبارها في جعل أي شيء يقوم بوظيفة النقود نقدا، ولا يمكن اعتبار النقود الإلكترونية نقودا ما لم تحظ بقبول واسع من غير من قام بإصدارها.

- أنواع النقود الإلكترونية:

تأخذ النقود الإلكترونية عدة أشكال كما يلي:

- النقود الإلكترونية البرمجية:

هناك أنظمة برمجية تعتمد بالكامل على برامج متخصصة لدفع النقود عبر الانترنت عبر برامج معينة مثل برنامج Ecash's والذي تم تصميمه كأداة دفع مضمونة تدخل من أي كمبيوتر شخصي إلى كمبيوتر شخصي آخر بطريقة البريد الإلكتروني أو الانترنت من أجل إتمام عمليات البيع والشراء. فعندما يتم الشراء يقوم البنك بتحميل تلك العملات على كمبيوتر البائع سدادا للثمن وقد يقوم البائع بتحويل العملات الإلكترونية إلى عملات حقيقية حسب الأحوال.

- المحفظة الإلكترونية:

قد تكون بطاقة ذكية بلاستيكية ممغنطة يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في الكمبيوتر ويتم نقل القيمة المالية منه و إليه عبر الانترنت ومن أمثلتها نجد بطاقات الهاتف التي تحمل قيمة معينة في شريحتها تنتهي بانعدام رصيدها وهي غير قابلة للشحن مرة أخرى ، بطاقات أجهزة توزيع السلع الجاهزة وتستخدم لحفظ قيم مالية في شريحتها وهي قابلة للشحن.

- الشيكات الإلكترونية :

الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي التقليدي الذي اعتدنا التعامل به وهو وثيقة إلكترونية موثقة ومؤمنة تحتوي على : رقم الصك، اسم الدافع، ورقم حسابه، اسم المصرف واسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة وتاريخ الصلاحية والتوقيع الإلكتروني، يرسله مصدر الشيك إلى حامله ليعتمده ويقمه للبنك الذي يعمل معه عبر الانترنت ليقوم البنك بتحويل المبلغ لحسابه ثم يقوم بإلغائه وإعادته إلكترونيا إلى حامله.

- البطاقات المصرفية :

ظهرت أنواع مختلفة من البطاقات البلاستيكية لتواكب تطور الحياة التجارية واستعملت كوسيلة للمدفوعات بدلا من النقود الحقيقية، وتشمل بطاقات غير ائتمانية وبطاقات ائتمانية.

***البطاقات غير الائتمانية** : هي بطاقات خاصة بالمحلات التجارية هدفها التوسع في المنافسة بين المحلات واستقطاب زبائن جدد و لا يمكن استخدامها في غير المحل الصادرة عنه.

***البطاقات الائتمانية** : هي صادرة عن البنك التجاري يملك حسابا نقديا لحامل البطاقة و يقوم البنك بسداد الفواتير الخاصة بالمشتري في أي مكان قبل التعامل بهذه البطاقة، ومن أمثلتها نذكر بطاقة Visa ، وماستر Master ، بطاقات الصراف الآلي (ATM cards).

- الهاتف المصرفي :

ذلك الهاتف يجنب العملاء عناء الانتظار لمعرفة معلومات حساباتهم المصرفية، حيث عن طريق الهاتف يستطيع العميل مع البنك السحب أو تحويل مبلغ من المال من بنك إلى آخر عن طريق تزويد البنك بنوع الخدمة المطلوب منه سداده مثل فاتورة الكهرباء ، الهاتف ، وفي الغالب يستخدم في العمليات الصغيرة مثل سداد الفاتورة المتعلقة بالمنزل أو سداد الغرامة.